مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٩)، العدد (١)، ص ص ١٢٧-١٩٣، (محرم ١٤٣٧هـ/أكتوبر ٢٠١٥م)

الأحاديث الواردة في الجَلَّالة
"جمعًا وتخريجًا ودراسةً"

د. تركي بن فهد بن عبدالله الغميز
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

ملخص البحث.

عنوان البحث: الأحاديث الواردة في الجَلَّالَة جمعًا وتخريجًا ودراسة.

جمعت في هذا البحث الأحاديث الواردة في الجلالة، وهي الدواب من بهيمة الأنعام التي تأكل القاذورات، وقد ورد في النهي عن أكل لحمها وشرب لبنها وركوبها أحاديث متعددة، تم جمعها وتخريجها ودراستها والحكم عليها، وقد بلغت سبعة أحاديث، ولم يصح منها مرفوعًا سوى حديث واحد، وهو حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، وبالله التوفيق.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحث جمعت فيه كل ما وقفت عليه من الأحاديث الواردة في الجَلَّالَة[(١)]، وكان من أهم ما دعاني لذلك أن جميع الأحاديث الواردة في الجَلَّالَة مما اختلف أهل العلم في صحته، وليس شيء منها في الصحيحين، ولم أقف على دراسة سابقة في جمع هذه الأحاديث ودراستها والحكم عليها.

والحكم على الجَلَّالَة في أكل لحومها، وشرب لبنها، وركوب ظهورها مبني على الأحاديث الواردة فيها، فمن صححها أو بعضها قال بمقتضاها، ومن ضعفها جميعًا فلم يلتزم بالقول بمقتضاها.

وكان من الأمور المستجدة في هذا الباب ظهور جملة من الأعراض والأمراض التي تتعرض لها الحيوانات والطيور، ومن أسباب ذلك أشياء ترجع لنوع التغذية التي تتغذى عليها هذه الحيوانات والطيور، مثل: جنون البقر، وإنفلونزا الطيور، وغير ذلك.

كما أن استخدام النجاسات ليس متوقفًا على كونه طعامًا للحيوانات والطيور، بل يستخدم في تركيبات علاجية وأسمدة للنباتات وغير ذلك.

وليس الغرض من هذا البحث دراسة المسائل الفقهية المتعلقة بهذا الموضوع، وإنما هو لبنة أولى لدراسة جميع ما يتعلق باستخدام النجاسات سواء في أطعمة

---

(١) قال أبو داود: الجلالة: التي تأكل العذرة. سنن أبي داود (٣٧١٩)، ونحوه قال النسائي. (السنن الكبرى (٦٨٣٧)، وقال ابن الأثير: الجَلَّالَة مِنَ الحَيوان: الَّتِي تَأْكُلُ العَذِرَة، والجِلَّةُ: البَعَر، فوُضِع مَوْضِعَ الْعَذِرَة. يُقَالُ جَلَّتِ الدَّابَّةُ الجِلَّةَ، واجْتَلَّتْهَا، فَهِيَ جَالَّةٌ، وجَلَّالة: إِذَا الْتَقَطَتْها. (النهاية ١/٢٨٨).

الحيوانات والطيور أو في أسمدة المزروعات ونحوها ؛ لأن من أهم ما تبنى عليه هذه المسائل الأحاديث الواردة في الجَلَّالَة ، فهي نص في هذا الباب يستنبط منها أحكامه ، ويقاس عليه ما شابهها.

فمن هذا المنطلق توجهت همتي لجمع هذه الأحاديث ، وتخريجها ، ودراستها والحكم عليها ، وقد سلكت في ذلك المنهج التالي :

١ - جمعت الأحاديث باستقصاء ، فلم أترك شيئًا مما وقفت عليه منها ، وهذا قدر جهدي وطاقتي.

٢ - اعتمدت نص أبي داود في الأحاديث الأربعة الأولى ، وأما بقية الأحاديث فليس شيء منها في الكتب الستة ، فاعتمدت أعلى المصادر لها ، إلا في الحديث السابع فلم أعتمد المصدر الأعلى لأجل اللفظ.

٣ - بنيت التخريج على النص المعتمد بإسناده ومتنه ، مقدمًا المتابعة التامة على القاصرة ، وفي ختام كل متابعة أبين ما وقع فيها من فروق في الإسناد والمتن.

٤ - توسعت في التخريج قدر استطاعتي ، فلم أترك شيئًا من الطرق التي وقفت عليها لكل حديث.

٥ - توسعت في دراسة الأحاديث وبيان الحكم عليها ، سواء وقع فيها اختلاف أو لم يقع ، واعتمدت في ذلك على ما وقفت عليه من كلام الأئمة ، وأبديت رأيي في مواضع الاختلاف ، وفيما لم أقف فيه على كلام لأحد من الأئمة.

وقد جعلت عنوان هذا البحث : «الأحاديث الواردة في الجَلَّالَة - جمعًا وتخريجًا ودراسة» ، ورتبته على مباحث ، وجعلت في كل مبحث حديثًا ، فجاءت مباحثه كالتالي :

المبحث الأول : حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

المبحث الثاني: حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.

المبحث الثالث: حديث غالب بن أبجر ﷺ.

المبحث الرابع: حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

المبحث الخامس: حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

المبحث السادس: حديث أنس بن مالك ﷺ.

المبحث السابع: حديث أم نصر المحاربية رضي الله عنها.

أسأل الله عز وجل أن ينفعني به وقارئه والمطلع عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما

قال أبو داود في كتاب الأطعمة، باب النهي عن أكل الجَلَّالَة وألبانها:

٣٧٨٥ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الجَلَّالَة وَأَلْبَانِهَا».

التخريج:

❖ أخرجه الجصاص في أحكام القرآن (١٩٢/٤)، ابن حزم في المحلى (١٨٣/١)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٢/٩)، وابن عبد البر في التمهيد (١٨٢/١٥)، والبغوي في شرح السنة (٢٨٠٩)، وابن الجوزي في التحقيق (١٩٧٤) من طريق أبي داود به بلفظه.

❖ أخرجه الترمذي في الجامع (١٨٢٤)، وفي العلل الكبير (٥٦٦) -ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (١٩٧٤) - عن هناد،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١/١٠٧) عن ابن نمير،

كلاهما (هناد، وابن نمير) عن عبدة به بنحوه، ولم يقل ابن نمير: «وألبانها».

❖ وأخرجه ابن ماجه (٣١٨٩) من طريق ابن أبي زائدة،

وابن أبي حاتم في العلل -معلقًا- (١٥٤٥) عن محمد بن حميد، عن علي بن مجاهد،

والطبراني في الكبير (١٣٥٠٦) من طريق علي بن مسهر،

والحاكم في المستدرك (٢/٣٤) من طريق عيسى بن يونس،

أربعتهم (ابن أبي زائدة، وعلي بن مجاهد، وعلي بن مسهر، وعيسى) عن محمد بن إسحاق به بلفظه لعيسى، وبنحوه للآخرين، ولفظ ابن أبي زائدة، وعلي بن مجاهد: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الجَلَّالَة، وَأَلْبَانِهَا»، ولفظ علي بن مسهر: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ لُحُومِ الْإِبِلِ الجَلَّالَة وَأَلْبَانِهَا».

وقد جعله علي بن مجاهد وحده: عن مجاهد، عن ابن عباس، بدل: ابن عمر.

❖ وأخرجه عبدالرزاق (٨٧١٨)،

وابن أبي شيبة (٢٥١٠٠) عن وكيع،

كلاهما (عبدالرزاق، ووكيع) عن سفيان الثوري، عن ابن أبي نجيح به بنحوه، ولفظ عبدالرزاق: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الجَلَّالَة» و«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمَصْبُورَةَ، وَعَنْ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فَمِ السِّقَاءِ، وَعَنْ لُحُومِ الجَلَّالَة مِنَ الْإِبِلِ عَامَ الْفَتْحِ»، ولفظ وكيع: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ لَحْمِ الشَّاةِ الجَلَّالَة»، وقد أرسلاه، فلم يذكرا فيه ابن عمر.

❖ وأخرجه عبدالرزاق (٨٧١٣)، وابن أبي شيبة (٢٥١٠١) من طريق الثوري، عن **إبراهيم بن مهاجر**،

وعبدالرزاق (٨٧١٤) عن ابن عيينة، عن **إبراهيم بن أبي حرة**،

وابن أبي شيبة (٢٥٠٩٣) عن ابن علية،

والبزار (٤٩١٤)، والطبراني في الكبير (١١٠٨٠)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٢/٩) من طريق شريك،

والبزار (٤٩٢٠)، والطبراني في الكبير (١٠٩٦٤)، والضياء المقدسي في المنتقى من مسموعات مرو (٤٠٩) من طريق حسان بن إبراهيم،

ثلاثتهم (ابن علية، وشريك، وحسان) عن **ليث بن أبي سليم**،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١٠٧/١) من طريق شعيب بن إسحاق، عن هشام وهو ابن عروة،

والطبراني في الكبير (١٣٤٦٤) من طريق ابن جريج،

كلاهما (هشام، وابن جريج) عن **أبي الزبير**،

أربعتهم (ابن مهاجر، وابن أبي حرة، وليث، وأبو الزبير) عن مجاهد به بنحوه، ولفظ إبراهيم بن المهاجر، وإبراهيم بن أبي حرة، وليث في رواية ابن علية: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الجَلَّالَة، وَأَلْبَانِهَا»، ولفظ شريك، عن ليث: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَنْ لُحُومِ الجَلَّالَة، وَعَنِ النُّهْبَةِ»، ولفظ حسان بن إبراهيم عن ليث: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ لُحُومِ الجَلَّالَة، وَأَلْبَانِهَا، وَظُهُورِهَا»، ولفظ هشام عن أبي الزبير: عن مجاهد: «أن ابن عمر كره ركوب الجَلَّالَة»، ولفظ ابن جريج، عن أبي الزبير: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «نُهِيَ عَنِ الجَلَّالَة».

ولم يذكر فيه ابن عمر غير أبي الزبير، ولكنه موقوف في رواية هشام، ولم يصرح برفعه في رواية ابن جريج.

وقد أرسله إبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم بن أبي حرة، وليث في رواية ابن علية، وجعله ليث في رواية شريك عنه: عن مجاهد، عن ابن عباس، ومثله في رواية حسان بن إبراهيم عند البزار، وأما رواية حسان بن إبراهيم عند الطبراني فوقع فيها: عن ليث، ومجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، ووقع في روايته عند الضياء: عن ليث، عن مجاهد، وطاوس، عن ابن عباس.

❖ وأخرجه أبو داود (٢٥٨٥، ٣٧٨٧) -ومن طريق أبي داود ابن حزم في المحلى (١٨٧/٧)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٣/٩) -، والبزار (٥٨٣٩)، والحاكم في المستدرك (٣٤/٢) - وعنه البيهقي في الصغير (٤٢٥٩) - من طريق عمرو بن أبي قيس،

ومسدد في المسند (المطالب العالية ١١٤٦) - وعنه أبو داود (٢٥٥٧)، ومن طريق أبي داود: ابن حزم في المحلى (١٨٧/٧)، والبيهقي في الكبرى (٢٥٤/٥) و(٣٣٣/٩)، وفي الصغير (٤٢٦٠) - عن عبدالوارث،

كلاهما (عمرو، وعبدالوارث) عن **أيوب**،

وعبدالرزاق (٨٧١١) عن **عبدالله بن عمر وهو العمري**،

وابن أبي شيبة (٢٥٠٩٨) من طريق **عمرو بن ميمون**،

ثلاثتهم (أيوب، وعبدالله، وعمرو) عن نافع، عن ابن عمر به، ولفظ عمرو بن قيس عن أيوب: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الجَلَّالَة فِي الْإِبِلِ أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا» هذا لفظه عند أبي داود، والباقون بنحوه، إلا أنه لم يذكر الإبل في رواية البزار، وزاد في رواية الحاكم: «أو أن يشرب من ألبانها»، ولفظ عبد الوارث، عن أيوب: عن ابن عمر، قال: «نُهِيَ عَنْ رُكُوبِ الجَلَّالَة».

ولفظ عبدالله العمري: عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كُرِهَ أَنْ تُرْكَبَ الجَلَّالَة، أَوْ أَنْ يُحَجَّ عَلَيْهَا».

ولفظ عمرو بن ميمون: عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يَحْبِسُ الدَّجَاجَةَ الجَلَّالَة ثَلاثًا».

❖ وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٠/٥)، والطبراني في الكبير (١٣١٨٧)، وفي الأوسط (٦١٨) من طريق هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد، عن سالم، عن ابن عمر به، ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الجَلَّالَة، عَنْ لُحُومِهَا، وَأَلْبَانِهَا، وَظُهُورِهَا».

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن لحديث ابن عمر عنه ثلاثة طرق:

الطريق الأول: طريق مجاهد، عن ابن عمر.

وهو مجاهد بن جبر القرشي، المخزومي، مولاهم، أبو الحجاج المكي، مات سنة ١٠٠، متفق على إمامته وجلالته وعلمه. قال الثوري، عن سلمة بن كهيل: ما رأيت أحداً أراد بهذا العلم وجه الله إلا عطاءً، وطاووس، ومجاهداً. وقال الفضل بن ميمون: سمعت مجاهداً يقول: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة.

قال في التقريب: ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم[٢].

وقد اختلف عليه فيه، فروي عنه على ستة أوجه:

الوجه الأول: عن مجاهد، عن ابن عمر مرفوعًا، وهذه رواية ابن أبي نجيح فيما رواه الجماعة -وهم: عبدة بن سليمان، وابن أبي زائدة، وعلي بن مسهر، وعيسى بن يونس -، عن ابن إسحاق عنه.

---

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٣١٩/٨)، وثقات العجلي (ص٤٢٠)، وتهذيب الكمال (٢٢٨/٢٧)، وتهذيب التهذيب (٢٥/٤)، والتقريب (٦٤٨١).

الوجه الثاني: عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعًا، وهذه رواية ابن أبي نجيح فيما رواه علي بن مجاهد، عن ابن إسحاق عنه، ورواية ليث بن أبي سليم فيما رواه عنه شريك، وفيما رواه حسان بن إبراهيم عند البزار.

الوجه الثالث: عن مجاهد مرسلًا، وهذه رواية ابن أبي نجيح فيما رواه عنه الثوري، ورواية إبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم بن أبي حرة، وليث بن أبي سليم فيما رواه عنه ابن علية.

الوجه الرابع: عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس مرفوعًا، وهذه رواية حسان بن إبراهيم، عن ليث.

الوجه الخامس: عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفًا، وهذه رواية أبي الزبير فيما رواه عنه هشام.

الوجه السادس: عن مجاهد، عن ابن عمر، بلفظ: «نُهيِ عن الجَلَّالَة»، وهذه رواية أبي الزبير فيما رواه عنه ابن جريج.

وقد تبين من هذا العرض أنه قد وقع فيه اختلاف على من دون مجاهد، وهذا بيانه:

١. محمد بن إسحاق، حيث روي عنه على الوجهين الأول والثاني، ولا شك أن المحفوظ عن ابن إسحاق الوجه الأول، وهو رواية الجماعة عنه، وقد سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن رواية علي بن مجاهد، عن ابن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن ابن عباس، فقال أبو زرعة: هذا خطأ، إنما هو ابن عمر[٣].

وهو أمر ظاهر، فإن علي بن مجاهد القاضي متروك[٤]، وقد خالف الجماعة.

---

(٣) انظر: علل الحديث (١٥٤٥).

(٤) انظر: التقريب (٤٧٩٠).

٢. ابن أبي نجيح، وقد تحرر الاختلاف عليه بالوجهين الأول والثالث، والاختلاف فيه بين الثوري، ومحمد بن إسحاق، حيث وصله محمد بن إسحاق بذكر ابن عمر، وأرسله الثوري.

ولا شك في تقديم رواية الثوري، فإنه إمام ثقة ثبت حافظ مشهور، وأما ابن إسحاق ففيه كلام كثير، ولا يمكن مقارنته بالثوري بحال من الأحوال، ولذا فإن الترمذي بعد أن ساقه من رواية ابن إسحاق قال: هذا حديث حسن غريب، ورواه الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وقال في العلل الكبير[٥]: سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: روى سفيان الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: قال: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الجَلَّالَة» مرسل.

وهذا ظاهر جدًا في إعلال رواية ابن إسحاق، وتقديم رواية الثوري عليها.

٣. ليث بن أبي سليم، حيث روي عنه على ثلاثة أوجه، وهي الثاني والثالث والرابع، وهي من رواية ثلاثة رواة عن ليث، وهم: شريك، وإسماعيل بن علية، وحسان بن إبراهيم الكرماني.

وأثبت هؤلاء الثلاثة إسماعيل بن علية، فإنه ثقة حافظ[٦]، وأما شريك ففيه كلام كثير، وقد قال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة[٧]، وحسان بن إبراهيم الكرماني صدوق يخطئ[٨]، وقد وقع على حسان بن إبراهيم اختلاف سبق ذكره، ولعله من خلل النسخ.

---

(٥) انظر: (٥٦٦).

(٦) انظر: التقريب (٤١٦).

(٧) انظر: التقريب (٢٧٨٧).

(٨) انظر: التقريب (١١٩٤).

ومما يؤكد ترجيح رواية ابن علية أنها موافقة لرواية الثوري، عن ابن نجيح، عن مجاهد، ويحتمل أن يكون الاضطراب من ليث بن أبي سليم نفسه فإنه اختلط جدا ولم يتميز حديثه.

٤. أبو الزبير المكي، حيث روي عنه على الوجهين الخامس والسادس، والخلاف فيه بين ابن جريج، وهشام بن عروة، والظاهر لي أن هذا الاختلاف يسير، إذ ليس فيه تصريح بالرفع في رواية ابن جريج.

وبعد، فقد تحرر الاختلاف في هذا الحديث على مجاهد بالأوجه التالية:

الوجه الأول: عن مجاهد مرسلًا، وهذه رواية ابن أبي نجيح، وإبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم بن أبي حرة، وليث بن أبي سليم.

الوجه الثاني: عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفًا، وهذه رواية أبي الزبير.

ولا شك أن رواية الجماعة أرجح، وبناء عليه فالمحفوظ في هذا الطريق أنه مرسل، ومع ذلك فيظهر لي أيضًا أن رواية أبي الزبير محفوظة، فقد جاء ما يؤيدها، كما سيأتي في رواية أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، والله أعلم.

الطريق الثاني: طريق نافع، عن ابن عمر.

وهو نافع أبو عبدالله المدني الفقيه، مولى ابن عمر، مات سنة ١١٧ أو بعدها، ثقة ثبت فقيه مشهور متفق على جلالته وإتقانه، قال البخاري: أصح الأسانيد مالك، عن نافع، عن ابن عمر[٩].

---

(٩) انظر: التاريخ الكبير (٨٤/٨)، وتهذيب الكمال (٢٩٨/٢٩)، وتهذيب التهذيب (٢١٠/٤)، والتقريب (٧٠٨٦).

وقد جاء عنه من طريق ثلاثة من الرواة، وهم: أيوب، وعبدالله بن عمر العمري، وعمرو بن ميمون، وهذا بيان رواياتهم:

أولًا: أيوب السختياني، وقد اختلف عليه، فروي عنه على وجهين:

الوجه الأول: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا، وهذه رواية عمرو بن أبي قيس.

الوجه الثاني: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «نُهِي عن ركوب الجَلَّالَة»، وهذه رواية عبدالوارث بن سعيد.

والمحفوظ الوجه الثاني بلا شك، فإن عبدالوارث بن سعيد ثقة ثبت[١٠]، وأما عمرو بن أبي قيس الرازي، الأزرق ففيه كلام، وقد وثقه ابن معين. وقال أبو داود: لا بأس به. وقال أيضاً: في حديثه خطأ. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي، وابن حجر: صدوق، له أوهام[١١].

وقد أعل البزار رواية عمرو بن أبي قيس بقوله: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر إلا عمرو بن أبي قيس.

ثانيًا: عبدالله بن عمر العمري.

وهو ضعيف[١٢]، وقد رواه موقوفًا على ابن عمر.

ثالثًا: عمرو بن ميمون بن مهران الجزري.

وهو ثقة فاضل[١٣]، والإسناد إليه صحيح، وهو موقوف على ابن عمر.

---

(١٠) انظر: التقريب (٤٢٥١).

(١١) انظر: تاريخ الدوري (٤٥١/٢)، والجرح والتعديل (٢٥٥/٦)، وثقات ابن حبان (٢٢٠/٧)، وتهذيب الكمال (٢٠٣/٢٢)، والميزان (٢٨٥/٣)، وتهذيب التهذيب (٣٠٠/٣)، والتقريب (٥١٠١).

(١٢) انظر: التقريب (٣٤٨٩).

(١٣) انظر: التقريب (٥١٢١).

والحاصل في رواية نافع، عن ابن عمر أنه حديث صحيح موقوفًا على ابن عمر بألفاظه المذكورة في رواية عبدالوارث، عن أيوب، ورواية عمرو بن ميمون.

وأما رواية العمري فضعيفة، وكذا رواية عمرو بن أبي قيس، عن أيوب.

الطريق الثالث: طريق سالم عن ابن عمر.

وهو إسناد فرد تفرد به هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد، عن سالم، عن ابن عمر، قال الطبراني في الأوسط: لم يرو هذا الحديث عن عمر إلا إسماعيل.

وعمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، العمري، المدني، ثم العسقلاني، مات سنة ١٥٠. روى عن: جده زيد بن عبد الله، وعم أبيه سالم بن عبد الله، ومولى جده نافع. وعنه: الثوري، وشعبة، وابن عيينة وغيرهم.

ثقة، وثقه أحمد، وابن معين، وابن سعد، وأبو داود، والعجلي وغيرهم.

قال في التقريب: ثقة[١٤].

وقد ذكره ابن عدي في ترجمته، وكأنه يجعل الحمل فيه عليه، والظاهر لي أن الحمل فيه على إسماعيل بن عياش، فإن روايته عن غير أهل بلده ضعيفة.

قال يحيى بن معين: إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم. وقال ابن معين أيضاً: إذا حدث عن الشاميين، وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين

---

(١٤) انظر: طبقات ابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ص٣٦٩)، والعلل ومعرفة الرجال (٢٥٤/١)، والجرح والتعديل (١٣١/٦)، وثقات العجلي (ص٣٦٠)، وتهذيب الكمال (٤٩٩/٢١)، وتهذيب التهذيب (٢٥٠/٣)، والتقريب (٤٩٦٥).

والعراقيين خلط ما شئت. وقال علي بن المديني: كان يوثّق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف. وقال أحمد بن حنبل: ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح. وقال أيضاً: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح. وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر. ومن الأئمة من ضعفه مطلقاً، كما هو رواية عن علي بن المديني وغيره، قال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم(١٥).

والحاصل أن هذا الطريق غير محفوظ عن سالم، والله أعلم.

وقد تلخص مما سبق أن المحفوظ في طريق مجاهد رواية الجماعة عنه مرسلًا، ويصح عن ابن عمر موقوفًا من حديث نافع، ومن حديث مجاهد أيضًا، والله أعلم.

تنبيه: سبق في رواية ابن جريج، عن أبي الزبير، عن ابن عمر: «نهي عن الجَلَّالَة»، وفي رواية عبدالوارث، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: «نهي عن ركوب الجَلَّالَة»، وهذا اللفظ عند كثير من أهل العلم يكون له حكم المرفوع إذا صدر من الصحابي، والذي يظهر لي أنه في هذا الموضع لا يأخذ هذا الحكم؛ لأن الألفاظ المرفوعة في هذا الحديث جميعها غير محفوظة؛ ولأن المحفوظ من ألفاظ هذا الحديث الموقوف، فيظل هذا اللفظ بحكم الموقوف، والله أعلم.

---

(١٥) التاريخ الكبير (٣٧٠/١)، والجرح والتعديل (١٩١/١)، والكامل لابن عدي (٢٩١/١)، وتاريخ بغداد (٢٢٦/٦)، وتهذيب الكمال (١٦٣/٣)، والميزان (٢٤٠/١)، والتقريب (٤٧٣)، وطبقات المدلسين (ص٥٩).

المبحث الثاني: حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما

قال أبو داود في كتاب الأطعمة، باب النهي عن لبن الجَلَّالَة وألبانها:

٣٧٨٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَبَنِ الجَلَّالَة».

التخريج:

❖ أخرجه الجصاص في أحكام القرآن (١٩٢/٤)، وابن حزم في المحلى (١٨٣/١)، وابن عبد البر في التمهيد (١٨٢/١٥) من طريق أبي داود به بلفظه، وقد قرن ابن حزم في روايته مع محمد بن المثنى عثمان بن أبي شيبة.

❖ وأخرجه البيهقي في الكبرى (٣٣٣/٩) من طريق يحيى بن جعفر بن الزبرقان، عن أبي عامر العقدي به بنحوه، وزاد فيه النهي عن المجثمة، وأن يشرب من في السقاء، ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُجَثَّمَةِ[١٦] وَعَنْ لَبَنِ الجَلَّالَة وَأَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّقَاءِ».

❖ أخرجه الترمذي (١٨٢٥)، وأحمد (٢٦٧١) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (١١٨٢١) - من طريق معاذ بن هشام الدستوائي،

والنسائي في الصغرى (٢٤٠/٧)، وفي الكبرى (٤٥٢٢، ٦٨٣٧) من طريق خالد بن الحارث،

وأحمد (١٩٨٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (١٧٧٣) -، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١٠٧/١)، والضياء في المختارة (٢١٨/١٢ ح٢٣٨)، وابن الجارود في المنتقى (٨٨٧) عن يحيى بن سعيد،

---

(١٦) قال ابن الأثير: هِيَ كُلُّ حَيَوَانٍ يُنْصب ويُرمى ليُقتل، إلاَّ أنَّها تكْثر فِي الطَّير وَالْأَرَانِب وأشْباه ذَلِكَ مِمَّا يَجْثِمُ فِي الْأَرْضِ: أَيْ يلزمُها ويلْتَصق بِهَا، وجَثَمَ الطائرُ جُثُوماً، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ البُروك لِلْإِبِلِ. (النهاية ٢٣٩/١)

وأحمد (٢٩٤٩) عن عبدالصمد بن عبدالوارث،

والدارمي (٢٠٠١) عن أبي زيد سعيد بن الربيع،

خمستهم (معاذ بن هشام، وخالد، ويحيى بن سعيد، وعبدالصمد، وأبو زيد) عن هشام الدستوائي به بنحوه، وقد زادوا فيه النهي عن الشرب من في السقاء، وعن المجثمة، إلا في رواية يحيى بن سعيد عند إبراهيم الحربي، وابن الجوزي، ورواية خالد عند النسائي في الموضع الثاني من الكبرى فلم يذكر الزيادة.

❖ وأخرجه أبو داود (٣٧١٩)، والحاكم في المستدرك (٤٤٤/١) من طريق موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي،

وابن أبي شيبة (٢٠٢١٦، ٢٤٦٠٦) عن يونس بن محمد،

وابن قتيبة في غريب الحديث (٢٧٦/١) من طريق عبيد الله بن موسى،

وابن خزيمة (٢٥٥٢) من طريق أسد بن موسى،

والطبراني في الكبير (١١٨١٩) - ومن طريقه الضياء في المختارة (٢١٩/١٢ ح٢٣٩) -، والحاكم في المستدرك (٤٤٤/١)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٣/٩) من طريق حجاج بن منهال،

والحاكم في المستدرك (٣٥/٢) من طريق عبدالصمد بن النعمان،

والحاكم في المستدرك (١٠٢/٢) - وعنه البيهقي في الكبرى (٢٥٤/٥)، وفي الآداب (٦٣٤) - من طريق الأسود بن عامر،

والبيهقي في الكبرى (٢٥٤/٥) عن عفان بن مسلم،

ثمانيتهم (موسى بن إسماعيل، ويونس، وعبيد الله، وأسد، وحجاج، وعبدالصمد، والأسود، وعفان) عن **حماد بن سلمة**،

والترمذي (١٨٢٥)، وأحمد (٢١٦١، ٣١٤٢، ٣١٤٣) - ومن طريقه الضياء في المختارة (٢١٨/١٢ ح٢٣٧) -، وابن حبان (٥٣٩٩)، وأبو الحسين بن المظفر في حديث شعبة (٢)، والحاكم في المستدرك (٣٤/٢) -وعنه البيهقي في الكبرى (٣٣٤/٩) -، وابن عبد البر في التمهيد (١٨٣/١٥) من طريق **سعيد بن أبي عروبة**،

ومُجَّاعَة بن الزبير في حديثه (٢٨) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (١١٨٢٠) -،

والبزار (٩٤٤٣)، وابن عدي في الكامل (٣٧٥/١) من طريق **أشعث بن بَرَّاز الهجيمي**،

وأبو الحسين المظفر في حديث شعبة بن الحجاج (١)، من طريق روح بن عبادة، عن **شعبة**، وعلقه ابن عبد البر في التمهيد (١٨٣/١٥) عن **شعبة**،

وابن عدي في الكامل (٢٨/٥)، وابن البختري في المجلس السادس من الأمالي (ضمن مجموع فيه مصنفاته ١٠٤) من طريق **عمر بن عامر**،

ستتهم (حماد بن سلمة، وابن أبي عروبة، ومُجَّاعَة، وأشعث، وشعبة، وابن عامر) عن قتادة به، ولفظ حماد: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ، وَعَنْ رُكُوبِ الجَلَّالَة وَالْمُجَثَّمَةِ» هذا لفظ موسى بن إسماعيل عند أبي داود، والباقون بنحوه، إلا أن بعضهم لم يقل: «ركوب»، وربما اختصره بعضهم، فلم يذكر الشرب من في السقاء.

ولفظ سعيد بن أبي عروبة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لَبَنِ الجَلَّالَة، الْمُجَثَّمَةِ، وَعَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ» هذا لفظه عند أحمد في الموضع الثالث، وأطلق بعضهم النهي عن الجَلَّالَة، ولم يذكر اللبن، ووقع في روايته في التمهيد: «عن لبن الجَلَّالَة، وعن لحومها».

ولفظ مُجَّاعَة بن الزبير: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُجَثَّمَةِ، وَالجَلَّالَة، وَعَنِ الشُّرْبِ مِنَ فِي السِّقَاءِ».

ولفظ أشعث بن براز عند البزار: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن الجَلَّالَة، وعن شرب ألبانها، وأكلها، وركوبها»، ولفظه عند ابن عدي: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الإِبِلِ الجَلَّالَة يُحْمَلُ عَلَيْهَا أَوْ يُؤْكَلُ مِنْ لَحْمِهَا».

ولفظ عمر بن عامر: «أن النبي ﷺ نَهَى عَنْ لَبَنِ الجَلَّالَة، وَعَنِ الْمُجَثَّمَةِ، وَأَنْ يُشْرَبَ مِنَ فِي السِّقَاءِ».

وقد جعله عبدالصمد بن النعمان: عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن أبي هريرة، وهكذا وقع في رواية حجاج، عن حماد عند البيهقي فقط، وجعله أشعث: عن قتادة، عن عبدالله بن شقيق، عن أبي هريرة.

ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة عند أبي المظفر بالشك عن شعبة أو سعيد.

وفي رواية عمر بن عامر عند ابن عدي جعله: عن جابر الجعفي، عن الشعبي، عن ابن عباس.

❖ وأخرجه مسدد (إتحاف الخيرة المهرة ١/٣٦٧٠، والمطالب العالية ٢٣٥٢) عن يحيى بن سعيد،

وابن الأعرابي في المعجم (١٥٤٥) من طريق فضل بن موفق،

والطبراني في الكبير (١١٦٩٢) - ومن طريقه الضياء في المختارة (١١/٢٩٦ ح٢٩٣) من طريق عبيد الله بن موسى،

وابن عدي في الكامل (٤٦١/٤)، والدارقطني في الغرائب والأفراد (٢٥٣٨) من طريق سعيد بن محمد الوراق،

أربعتهم (يحيى بن سعيد، وفضل، وعبيدالله، وسعيد الوراق) عن **بسام الصيرفي**،

وابن أبي شيبة (٢٥٠٩٩) عن وكيع، عن **أسامة بن زيد**،

والطبراني في الكبير (١١٩٧٧) - ومن طريقه الضياء في المختارة (٣٥١/١١ ح٣٥٩) - عن إبراهيم بن هاشم البغوي، عن العباس بن الوليد النرسي، عن وهيب، عن **خالد الحذاء**،

وابن عبد الدايم في المنتقى من حديث أبي يوسف الجصاص الدعا، وأبي بكر الحنائي عن شيوخه (١١) من طريق **ابن جريج**،

أربعتهم (الصيرفي، وأسامة، وخالد، وابن جريج) عن عكرمة به، ولفظ بسام الصيرفي: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الشَّاةِ الجَلَّالَة، وَعَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَعَسْبِ الْفَحْلِ[١٧]، وَكَسْبِ الْحَجَّامِ»، وربما اختصره بعضهم.

ولفظ أسامة بن زيد: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ لَبَنِ الشَّاةِ الجَلَّالَة».

ولفظ خالد الحذاء: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الجَلَّالَة وَالْمُجَثَّمَةِ، وَأَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّقَاءِ».

ولفظ ابن جريج: «نهى رسول الله ﷺ أن يشرب من في السقاء، وعن المجثمة - والمجثمة: الشاة ترمى بالنبل حتى تقتل -، وعن الجَلَّالَة».

وقد أرسله أسامة وحده، فلم يذكر فيه ابن عباس.

---

(١٧) عسب الفحل: ماؤه فرسًا كان أو بعيرًا أو غيرهما، وعسبه أيضًا: ضرابه، يقال: عسب الفحل الناقة يعسبها عسبًا ...، وإنما أراد النهي عن الكراء الذي يؤخذ عليه. النهاية (٢٣٤/٣).

❖ وأخرجه البزار (٤٩١٤)، والطبراني في الكبير (١١٠٨٠)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٢/٩) من طريق شريك،

والبزار (٤٩٢٠)، والطبراني في الكبير (١٠٩٦٤)، والضياء المقدسي في المنتقى من مسموعات مرو (٤٠٩) من طريق حسان بن إبراهيم الكرماني،

والخطيب في تاريخ بغداد (٢٦٠/٦) من طريق المعلى وهو ابن هلال،

ثلاثتهم (شريك، وحسان، والمعلى) عن ليث بن أبي سليم، عن **مجاهد**،

والبيهقي في الكبرى (٣٣٣/٩) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن **طاوس**،

كلاهما (مجاهد، وطاوس) عن ابن عباس به، ولفظ شريك، عن ليث: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَنْ لُحُومِ الجَلَّالَة، وَعَنِ النُّهْبَةِ»، ولفظ حسان بن إبراهيم عن ليث: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ لُحُومِ الجَلَّالَة، وَأَلْبَانِهَا، وَظُهُورِهَا»، ولفظ طاوس: «أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الجَلَّالَة وَأَلْبَانِهَا».

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُكُوبِ الجَلَّالَة»

ووقع في رواية حسان بن إبراهيم عند الطبراني: عن ليث، ومجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، وعند الضياء: عن ليث، عن مجاهد، وطاوس، عن ابن عباس.

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن لهذا الطريق عن ابن عباس ثلاثة طرق:

الطريق الأول: طريق عكرمة مولى ابن عباس.

وقد اختلف عليه فروي عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا، وهذه رواية قتادة فيما رواه عنه هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، ومُجَّاعَة بن الزبير، وشعبة، وكذا حماد بن سلمة في رواية الجماعة عنه، وأيضًا عمر بن عامر في روايته عند ابن البختري، وهي رواية بسام الصيرفي، وخالد الحذاء، وابن جريج.

الوجه الثاني: عن عكرمة، عن أبي هريرة مرفوعًا، وهذه رواية عبدالصمد بن النعمان، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عنه، وكذا رواية حجاج عن حماد عند البيهقي فقط، وهي رواية أشعث بن براز، عن قتادة، لكنه لم يذكر عكرمة، وإنما جعل بدلًا منه عبدالله بن شقيق.

الوجه الثالث: عن عكرمة مرسلًا، وهذه رواية أسامة بن زيد.

فتحصل أنه اختلف فيه على بعض من دون عكرمة، وهذا بيانهم:

١ -حماد بن سلمة، حيث رواه الجماعة، -وهم: موسى بن إسماعيل، ويونس بن محمد، وعفان بن مسلم، وعبيد الله بن موسى، وأسد بن موسى، وحجاج بن منهال عند غير البيهقي، والأسود بن عامر - عنه، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا.

وخالفهم عبدالصمد بن النعمان، فرواه عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن أبي هريرة، وكذا وقع في رواية حجاج عند البيهقي.

ولا شك أن المحفوظ عن حماد رواية الجماعة، وهذا أمر ظاهر، وقد يكون الخطأ فيه من عبدالصمد بن النعمان، فهو وإن وثقه ابن معين وغيره، إلا أنه قد قال النسائي والدارقطني: ليس بالقوي[١٨].

---

(١٨) انظر: الميزان (٢/٦٢١).

وأما ما وقع في رواية حجاج بن منهال عند البيهقي فهو من رواية إسماعيل القاضي، عن حجاج، وخالفه علي بن عبدالعزيز، وأبو مسلم الكشي، فروياه عن حجاج، عن حماد كرواية الجماعة، ولا شك أن هذا هو المحفوظ.

٢ -قتادة بن دعامة، حيث رواه الجماعة، وهم: هشام الدستوائي، وحماد بن سلمة - في المحفوظ عنه -، وسعيد بن أبي عروبة، ومُجَّاعَة بن الزبير، وشعبة بن الحجاج، وعمر بن عامر في روايته عند ابن البختري، كلهم رووه عن قتادة عن عكرمة، عن ابن عباس.

وخالفهم أشعث بن براز، فرواه عن قتادة، عن عبدالله بن شقيق، عن أبي هريرة.

ولا شك أن المحفوظ رواية الجماعة، وقد قال البزار بعد ذكر رواية أشعث: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد، وأشعث بن براز لين الحديث بصري.

وذكره ابن عدي في ترجمته، وذكر أن أشعث لا يتابع عليه، وأنها أحاديث غير محفوظة لا يرويها عن قتادة غير أشعث.

وأشعث بن براز الهجيمي ضعفه ابن معين وغيره. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث[١٩].

وقد بقي التنبيه على أمرين متعلقين برواية قتادة:

أحدهما: سبق ذكر رواية عمر بن عامر، عن قتادة، وأنه وقع على عمر بن عامر اختلاف، فروايته عند ابن البختري: عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس

---

(١٩) انظر: التاريخ الكبير (٤٢٨/١)، وضعفاء النسائي (ص٢٠)، والجرح والتعديل (٢٦٩/٢)، والميزان (٢٦٢/١)، واللسان (١٩٩/٢).

كما رواه الأكثرون، بينما روايته في الكامل لابن عدي: عن جابر الجعفي، عن الشعبي، عن ابن عباس.

وعمر بن عامر هو السلمي، صدوق له أوهام[٢٠]، وقد ذكر ابن عدي الحديث في ترجمته، والراوي عنه له سالم بن نوح، وهو صدوق له أوهام أيضًا[٢١]، فلا أدري ممن يكون فيه الوهم، لكنه طريق غير محفوظ بلا شك.

الثاني: سبق أيضًا ذكر شعبة في الرواة عن قتادة لهذا الحديث، والظاهر أنه غير محفوظ عن شعبة، فلم أقف عليه إلا عند ابن المظفر، وقد رواه أولًا عن يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا عثمان بن صالح الخياط، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: أنبأنا شعبة، قال لنا ابن صاعد: هكذا قال لنا أولًا: عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس ...، قال: ثم سمعته بعد يحدث بالشك، فقال: حدثنا روح، قال: حدثنا شعبة أو سعيد، عن قتادة ... .

فالظاهر أن ابن صاعد يحكي شك شيخه عثمان بن صالح في هذا الإسناد، هل هو عن شعبة أو عن سعيد.

وأما ابن عدي فقد علق رواية شعبة، ولم يسندها، وهو يعلق أحيانًا روايات غير ثابتة عمن علقها عنه.

والذي يظهر لي أن الرواية عن شعبة لا تثبت لهذا الحديث مطلقًا، ولعل أصل ذلك تصحيف من سعيد إلى شعبة، وهو كثير لما بين الاسمين من الاشتباه عند إطلاق التاء المربوطة لشعبة وعدم ربطها.

وبعد، فقد تحصل الاختلاف على عكرمة في الوجهين التاليين:

---

(٢٠) انظر: التقريب (٤٩٢٥).

(٢١) انظر: التقريب (٢١٨٥).

الوجه الأول: عن عكرمة، عن ابن عباس، وهذه رواية الجماعة، وهم: قتادة، وبسام الصيرفي، وخالد الحذاء، وابن جريج.

الوجه الثاني: عن عكرمة مرسلًا، وهذه رواية أسامة بن زيد.

والمحفوظ رواية الجماعة عن عكرمة، عن ابن عباس، فهم أكثر وأحفظ.

وأسامة بن زيد هو الليثي، صدوق يهم(٢٢).

وقد قال الترمذي بعد تخريج حديث عكرمة: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وغيرهم.

فهو حديث صحيح من هذا الطريق بألفاظه السابقة، في النهي عن أكل لحومها، وشرب لبنها، وركوبها.

الطريق الثاني: طريق مجاهد، عن ابن عباس.

وقد سبق الكلام عليه في حديث ابن عمر في المبحث السابق، وبيان أنه لا يصح عن ابن عباس، وأن المحفوظ فيه عن مجاهد مرسلًا.

الطريق الثالث: طريق طاوس، عن ابن عباس.

ومداره على ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن طاوس.

وعبدالله بن لهيعة الحضرمي، أبو عبدالرحمن المصري، قد اختلف في حاله كثيرًا، قال الذهبي: والعمل على تضعيفه، وقال ابن حجر: صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن وهب وابن المبارك أعدل عنه من غيرهما(٢٣).

---

(٢٢) انظر: التقريب (٣١٧).

(٢٣) انظر: الميزان (٤٧٥/٢)، والتقريب (٣٥٦٣).

فهذا الطريق غير محفوظ، ومما يؤكد ذلك أنه مخالف لرواية ابن جريج، عن أبي الزبير، التي سبق ذكرها في حديث ابن عمر، وهي أصح الروايات عن أبي الزبير لهذا الحديث، وهو أيضًا من غير رواية العبادلة عن ابن لهيعة، والله أعلم.

وجاءت رواية طاوس في حديث حسان بن إبراهيم عند الطبراني: عن ليث، ومجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، وعند الضياء: عن ليث، عن مجاهد، وطاوس، عن ابن عباس، والذي يظهر لي أن المحفوظ فيها ما جاء في رواية البزار: عن حسان بن إبراهيم، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، فهو الموافق لرواية شريك، فإما أن يكون ذلك من حسان بن إبراهيم الكرماني، فإنه صدوق يخطئ[٢٤]، وإما أن يكون من غيره، ولا يبعد ذلك أن يكون من خلل النسخ، على أن رواية حسان بن إبراهيم برمتها غير محفوظة كما سبق ذكره في حديث ابن عمر، والله أعلم.

المبحث الثالث: حديث غالب بن أبجر ﷺ.

قال أبو داود في كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية:

٣٨٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عُبَيْدٍ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ، قَالَ: «أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا شَيْءٌ مِنْ حُمُرٍ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنَا السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِمَانُ الْحُمُرِ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لُحُومَ الْحُمُرِ

(٢٤) انظر: التقريب (١١٩٤).

الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ، فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِّ[٢٥] الْقَرْيَةِ» يَعْنِي الجَلَّالَة.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا هُوَ ابْنُ مَعْقِلٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدٍ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ نَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ أَنَّ سَيِّدَ مُزَيْنَةَ أَبْجَرَ أَوِ ابْنَ أَبْجَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

التخريج:

❖ أخرجه البيهقي في الكبرى (٣٣٢/٩)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣٢٠/٤) من طريق أبي داود به.

❖ وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤٢/٦) عن عبيد الله بن موسى به بنحوه، وقد وقع فيه عبيد بن أبي الحسن.

❖ وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٤) - ومن طريقه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣٢)، والطبراني في الكبير (٢٦٧/١٨ ح٦٧٠)، وابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٧/٢) -، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢٠٤٣ -السفر الثاني)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٣٧٤، ٦٣٧٥)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (تكملة الإكمال لابن نقطة ٦٥٧/٢) -ومن طريقه ابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٧/٢) -، وابن قانع في معجم الصحابة (٣١٨/٢)، والطبراني في الكبير (٢٦٧/١٨ ح٦٦٩) -ومن طريقه ابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٧/٢) -، من طريق شريك، عن منصور به بنحوه، وربما وقع مختصرًا في بعض

(٢٥) قال ابن الأثير: الجَوَالُّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ: جَمْع جَالَّة، كَسامَّة وسوامٍّ. (النهاية ٢٨٨/١)

هذه المواضع، وقال في رواية الطبراني (٦٦٩): «إنما قذرت لكم، أو كرهت لكم جلالة القرية».

وكلهم سمى شيخ منصور: عبيد بن الحسن، إلا أنه في رواية ابن أبي خيثمة، وأبي القاسم البغوي، وابن قانع لم يسمه، وإنما قال: عن أبي الحسن، وفي رواية ابن نقطة من طريق الطبراني: عبيد أبي الحسن.

وكلهم أسقط عبدالرحمن من الإسناد، كما سموا صحابي الحديث: غالب بن دريخ، إلا رواية الطحاوي ففيها غالب بن أبجر، ووقع في رواية ابن أبي خيثمة، وروايات ابن نقطة: غالب بن ذيخ، وفي رواية ابن قانع: غالب بن ديخ.

❖ وأخرجه أحمد في المسند (إتحاف المهرة ٤) - ومن طريقه: أبو نعيم في معرفة الصحابة (١١٠٤)، وابن الأثير في أسد الغابة (١٥١/١) -، وابن منده في معرفة الصحابة - معلقًا - (ص٢٠٩)، والخطيب في تلخيص المتشابه (٢٠٦/١)، والحازمي في الاعتبار (ص١٥٩)، من طريق محمد بن جعفر غندر،

وأبو داود الطيالسي (١٤٠١) - ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٣٧٣)، والطبراني في الكبير (٢٦٦/١٨ ح٦٦٧)، وابن منده في معرفة الصحابة (ص٢٠٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١١٠٣، ٥٦١٧)، وابن الأثير في أسد الغابة (١٥١/١) -،

وابن أبي شيبة (٢٤٨٢٦) - وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣١) -، وابن أبي خيثمة (٢٠٤٢)، وابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٩/٢) من طريق وكيع،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١٠٨/١) عن عمرو بن مرزوق،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٣٧١) - وعنه النحاس في الناسخ والمنسوخ (٤٣٣) - من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٣٧٢) من طريق روح بن عبادة،

وابن منده في معرفة الصحابة - معلقًا - (ص٢٠٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة - معلقًا - (١١٠٤) عن إبراهيم بن طهمان،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة - معلقًا - (١١٠٤) عن عبدالله بن سلمة الأفطس،

والخطيب في تلخيص المتشابه - معلقًا - (٢٠٦/١) عن يحيى بن سعيد القطان،

تسعتهم (غندر، والطيالسي، ووكيع، وعمرو، وأبو نعيم، وروح، وإبراهيم، والأفطس، والقطان) عن شعبة به بنحوه، منهم من اختصره.

وفي رواية غندر: عن عبدالله بن معقل، عن عبدالرحمن بن بشر، أن ناسًا من أصحاب النبي ﷺ حدثوا أن سيد مزينة ابن الأبجر أو الأبجر سأل ...، وقال: عبد الرحمن بن معقل في رواية ابن منده، والخطيب، والحازمي.

وقال الطيالسي: عن عبدالله بن معقل، بدل: عبدالرحمن بن معقل، ووقع في مسنده، وفي المعجم الكبير للطبراني، وفي المعرفة لابن منده: عن عبدالله بن بسر، عن ناس من مزينة الظاهرة، أن أبجر أو ابن أبجر سأل النبي ﷺ ...، وفي المصادر الأخرى: عبدالله بن بشر.

وفي رواية وكيع: عن ابن معقل، عن أناس من أصحاب مزينة الظاهرة، قال: قال غالب بن أبجر: سألت ... .

وفي رواية عمرو بن مرزوق قال: ابن معقل، ولم يسمه.

وقال في رواية أبي نعيم، وروح: عن رجال من مزينة من أصحاب النبي ﷺ، عن أبجر أو ابن أبجر ...، وفي روايته عند الطحاوي: عبدالرحمن بن بشير، وكذا في رواية روح عند الطحاوي أيضًا.

وأسقط إبراهيم بن طهمان: عبدالرحمن بن بشر.

وأسقط عبدالله بن سلمة من إسناده: عبدالرحمن بن بشر، وقال: عن عبدالله بن معقل، عن غالب بن أبجر، وعمير بن يريم، أنهما سألا رسول الله ﷺ ... .

❖ وأخرجه أبو داود (٣٨١٠)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢٠٤١ - السفر الثاني)، و(٣٦٩٦ -السفر الثالث)، والبغوي في معجم الصحابة (١٧٤٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٣٧٠)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣١٨/٢)، والطبراني في الكبير (٢٦٦/١٨ ح٦٦٦) - وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٣٧١) - من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

وعبدالرزاق (٨٧٢٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣٣)، والطبراني في الكبير (٢٦٧/١٨ ح٦٦٨) من طريق ابن عيينة،

وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢٠٤٢ -السفر الثاني)، والطبراني في الكبير (٢٦٦/١٨ ح٦٦٥)، وابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٩/٢) من طريق وكيع،

وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢٠٤٤ -السفر الثاني) من طريق الأعمش،

والبغوي في معجم الصحابة (١٧٤٣)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف (١٩٢/١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٣٧٢) من طريق أبي أحمد الزبيري،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة -معلقًا - (١١٠٤)، وابن عبدالبر في الاستيعاب (١٢٢٠/٣) من طريق عبدالله بن سلمة الأفطس،

ستتهم (أبو نعيم، وابن عيينة، ووكيع، والأعمش، وأبو أحمد، والأفطس) عن **مسعر بن كدام**،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٦٥/١٨ ح٦٦٤)، وأبو عثمان البحيري في السابع من فوائده (١٦٤) من طريق عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه،

والبزار (إتحاف المهرة ٤) من طريق عبدالله بن بشر،

وابن قانع في معجم الصحابة (٦٩/١) من طريق عبدالله بن سمعان،

ثلاثتهم (حفص بن غياث، وعبدالله بن بشر، وعبدالله بن سمعان) عن **أبي العميس عتبة بن عبدالله بن عتبة**،

كلاهما (مسعر، وأبو العميس) عن عبيد بن الحسن به بنحوه.

وفي رواية أبي نعيم، عن مسعر: عن عبيد، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر، أحدهما: عبدالله بن عمرو بن عويم، والآخر: غالب بن الأبجر، قال مسعر: أرى غالبًا الذي أتى النبي ﷺ ...، هذه روايته عند أبي داود، ووقع عند ابن أبي خيثمة: عبدالله بن عمرو بن لؤيم، ووقع عند الطحاوي: عبدالله بن عمرو بن رويم، وعند الطبراني، وأبي نعيم: عبدالله بن عامر بن لؤيم.

قال في رواية سفيان عند عبدالرزاق، وابن أبي عاصم: عن مسعر، عن عبيد بن حسن، عن عبدالله بن معقل، أن رجلين من مزينة سألا النبي ﷺ، أو أحدهما ...، وفي روايته عند الطبراني لم يسم عبدالله بن معقل، وإنما قال: عن رجل.

وقال في رواية وكيع: عن مسعر، عن عبيد، عن ابن معقل المزني، عن ناس من مزينة الظاهرة، عن غالب بن أبجر، أنه قال: يا رسول الله ... .

وفي رواية أبي أحمد الزبيري، قال: عن مسعر، عن عبيد بن حسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة، أحدهما: عبدالله بن عمرو بن بليل، والآخر: غالب بن أبجر، حدث أحدهما عن صاحبه، أنه أتى النبي ﷺ، ووقع عند أبي نعيم: عبدالله بن عمرو بن راجل

وفي رواية عبدالله بن سلمة الأفطس قال: عن عبيد، عن عبدالله بن معقل، عن غالب بن أبجر، وعمير بن يريم، أنهما سألا رسول الله ﷺ ... .

وقد جعله في رواية حفص بن غياث: عن أبي العميس، عن عبيد بن الحسن، عن عبدالله بن معقل، عن غالب بن أبجر، ووقع في فوائد البحيري: عبيد الله بن الحسن.

وفي رواية عبدالله بن بشر: عن أبي العميس، عن عبيد بن الحسن، عن عبدالرحمن بن معقل، عن أبجر بن غالب.

وفي رواية عبدالله بن سمعان: عن عبدالله بن الحسن المزني، عن معقل المزني، عن أبجر بن غالب المزني ... .

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على عبيد بن الحسن المزني أو الثعلبي، أبو الحسن الكوفي.

وهو ثقة، وثقه ابن معين، وابو زرعة، والنسائي وغيرهم، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر: ثقة[٢٦].

---

(٢٦) انظر: الجرح والتعديل (٤٠٥/٥)، وثقات ابن حبان (١٣٤/٧)، وتهذيب الكمال (١٩٥/١٩)، والتقريب (٤٣٦٧).

وقد رواه عنه أربعة رواة ثقات، وهم: منصور بن المعتمر، وشعبة بن الحجاج، ومسعر بن كدام، وأبو العميس عتبة بن عبدالله.

وقد وقع على كل واحد من هؤلاء الأربعة اختلاف في هذا الحديث، وقد سبق تفصيل ذلك في التخريج، ومنه ما يحتمل أن يكون من خطأ النسخ، وسأذكر الآن أصل الاختلاف على كل واحد من هؤلاء الأربعة، دون التزام للتدقيق فيما يقع في النسخ من أخطاء.

أولا: منصور بن المعتمر، وقد اختلف عليه، فروي عنه على وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن عبيد، عن عبدالرحمن بن معقل، عن غالب بن أبجر، وهذه رواية إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.

الوجه الثاني: عنه، عن عبيد، عن غالب بن دريخ، وهذه رواية شريك بن عبدالله القاضي، وقد وقع في هذه الرواية اختلاف في أبي غالب سبقت الإشارة إليه في التخريج.

والمحفوظ عن منصور الوجه الأول، فإن إسرائيل ثقة[٢٧] أحفظ من شريك، وشريك في حفظه كلام، قال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ...[٢٨].

ثانيًا: شعبة بن الحجاج، وقد اختلف عليه، فروي عنه على ستة أوجه:

الوجه الأول: عنه، عن عبيد، عن عبدالرحمن بن معقل، عن عبدالرحمن بن بشر، عن ناس من مزينة أن سيد مزينة أبجر أو ابن أبجر سأل النبي ﷺ ...، وهذه الرواية التي علقها أبو داود وهي رواية أبي نعيم، وروح، والقطان، ورواية لغندر، لكنهم

---

(٢٧) انظر: التقريب (٤٠١).

(٢٨) انظر: التقريب (٢٧٨٧).

ذكروا فيها أنهم من أصحاب النبي ﷺ، وهي رواية عمرو بن مرزوق أيضًا، لكنه لم يسم ابن معقل.

الوجه الثاني: عنه، عن عبيد، عن عبدالله بن معقل، عن عبدالرحمن بن بشر، أن ناسًا من أصحاب النبي ﷺ حدثوا أن سيد مزينة ابن الأبجر أو الأبجر سأل النبي ﷺ ...، وهذه رواية غندر.

الوجه الثالث: عنه، عن عبيد، عن عبدالله بن معقل، عن عبدالله بن بشر، عن ناس من مزينة، أن أبجر أو ابن أبجر سأل النبي ﷺ ...، وهذه رواية الطيالسي.

الوجه الرابع: عنه، عن عبيد، عن ابن معقل، عن أناس من أصحاب مزينة الظاهرة، قال: قال غالب بن أبجر، وهذه رواية وكيع.

الوجه الخامس: عنه، عن عبيد، عن عبدالرحمن بن معقل، عن ناس من مزينة أن سيد مزينة أبجر أو ابن أبجر سأل النبي ﷺ ...، وهذه رواية إبراهيم بن طهمان.

الوجه السادس: عنه، عن عبيد، عن عبدالله بن معقل، عن غالب بن أبجر، وعمير بن يريم، أنهما سألا النبي ﷺ ...، وهذه رواية عبدالله بن سلمة الأفطس.

وهذا اختلاف شديد جدًا على شعبة في هذا الحديث، وأهم ما فيه ثلاثة أشياء:

١ -الاختلاف في اسم ابن معقل، هل هو عبدالله أو عبدالرحمن؟ وأكثر الروايات في هذا الحديث أنه عبدالرحمن.

٢ -الاختلاف في ذكر الواسطة بين ابن معقل، والناس من مزينة، وأكثر الروايات على إثباته، وأنه عبدالرحمن بن بشر، ولم يسمه عبدالله سوى الطيالسي، وقد وهم في ذلك، وقد يكون الوهم من غيره.

٣ -الاختلاف في اسم غالب بن أبجر، والاكثر عن شعبة عدم النص على اسمه، وإنما هو الأبجر أو ابن الأبجر على الشك.

ثالثًا: مسعر بن كدام، وقد اختلف عليه فروي عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عنه، عن عبيد، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر، أحدهما: عبدالله بن عمرو بن عويم، والآخر: غالب بن الأبجر، قال مسعر: أرى غالبا الذي أتى النبي ﷺ، وهذه رواية أبي نعيم الفضل بن دكين، وكذا رواية أبي أحمد الزبيري، لكنه لم يذكر قول مسعر.

الوجه الثاني: عنه، عن عبيد، عن عبدالله بن معقل، أن رجلين من مزينة سألا النبي ﷺ أو أحدهما، وهذه رواية سفيان بن عيينة، وكذا عبدالله بن سلمة الأفطس، لكنه سمى الرجلين: غالب بن أبجر، وعمير بن يريم.

الوجه الثالث: عنه، عن عبيد، عن ابن معقل المزني، عن ناس من مزينة الظاهرة، عن غالب بن أبجر، أنه قال: يا رسول الله ...، وهذه رواية وكيع.

فهذا ملخص الاختلاف على مسعر في هذا الحديث، مع ضم بعض الوجوه المتقاربة إلى بعض، وقد ظهر منها أن أغلب الروايات عن مسعر لم تسم ابن معقل، وكذا لم تذكر واسطة بينه وبين الناس من مزينة.

رابعًا: أبو العميس عتبة بن عبدالله المسعودي، وقد اختلف عليه فروي عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عنه، عن عبيد، عن عبدالله بن معقل، عن غالب بن أبجر، وهذه رواية حفص بن غياث.

الوجه الثاني: عنه، عن عبيد، عن عبدالرحمن بن معقل، عن أبجر بن غالب، وهذه رواية عبدالله بن بشر.

الوجه الثالث: عنه، عن عبدالله بن الحسن المزني، عن معقل المزني، عن أبجر بن غالب المزني، وهذه رواية عبدالله بن سمعان.

وليس بين الوجه الأول والثاني اختلاف إلا في اسم ابن معقل، وانقلب اسم غالب بن أبجر في الوجه الثاني، أما الوجه الثالث فهو غير محفوظ، عبدالله بن سمعان المخزومي متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره(٢٩).

وبعد، فهذه وجوه مختلفة في هذا الحديث، وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، فذكر رواية حفص بن غياث، عن أبي العميس، ورواية شريك، عن منصور، ورواية شعبة، عن عبيد بن حسن، عن عبدالرحمن بن معقل، عن عبدالرحمن بن بشر، عن رجال من مزينة من أصحاب النبي ﷺ، ورواية مسعر، عن عبيد بن حسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة، أحدهما عن الآخر، عبدالله بن عمرو بن لؤيم، والآخر: غالب بن أبجر، قال مسعر: أرى غالبا الذي أتي النبي ﷺ ...، فقال أبو حاتم: شعبة أحفظ من أبي العميس، لم يضبط أبو العميس. وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث، فقال: الصحيح حديث شعبة(٣٠).

وقال الخطيب البغدادي بعد أن ذكر بعض وجوه الاختلاف فيه: وحديث شعبة أصح، والله أعلم(٣١).

فقد تتابع هؤلاء الأئمة على ترجيح رواية شعبة المحفوظة عنه: عن عبيد، عن عبدالرحمن بن معقل، عن عبدالرحمن بن بشر، عن ناس من مزينة، وهم من أصحاب النبي ﷺ، أن سيد مزينة أبجر أو ابن أبجر سأل النبي ﷺ، ووجه هذا الترجيح أن

---

(٢٩) انظر: التقريب (٣٣٢٦).

(٣٠) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (١٤٩١).

(٣١) انظر: تلخيص المتشابه (٢٠٦/١).

شعبة أحفظ من غيره ممن روى هذا الحديث، وقد زاد فيه رجلًا، والزيادة في مثل هذا الموضع من الحافظ المتقن مقبولة.

وإسناده من هذا الوجه هذا بيانه:

عبيد بن الحسن سبق أنه ثقة.

وعبدالرحمن بن معقل بن مقرن المزني ثقة[٣٢].

أما عبدالرحمن بن بشر فلم أقف على بيان حاله، سوى أن الخطيب ذكره في تلخيص المتشابه، وقال: أراه كوفيًا، حدث عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ، روى عنه عبدالرحمن بن معقل بن مقرن المزني أخو عبدالله، ثم ذكر حديثه، وما فيه من اختلاف.

وبناء عليه فإسناد هذا الحديث من هذا الوجه المرجح ضعيف.

وقد ذكر ابن منده بعض وجوه الاختلاف فيه، ثم قال: كلها وهم، والصواب ما رواه مسعر، وأبو العميس، عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر.

وما ذكره ابن منده لا يعارض ما سبق، فإن شعبة شك في اسم ابن الأبجر، وقد جزم فيه مسعر، وأبو العميس، ومنصور في رواية إسرائيل عنه، وهو غالب بن الأبجر، وهذا ما أراده ابن منده، وهو صحابي غير مشهور، قال البزار: ولا يعلم لغالب بن أبجر غير هذا الحديث ...، ثم ذكر الاختلاف فيه[٣٣].

أما البيهقي فقال بعد تخريجه: هذا حديث مختلف في إسناده ...، ثم ذكر بعض وجوه الاختلاف، ثم قال: ومثل هذا لا يعارض به الأحاديث الصحيحة، التي قد مضت مصرحة بتحريم لحوم الحمر الأهلية، وبالله التوفيق.

---

(٣٢) انظر: التقريب (٤١٢).

(٣٣) انظر: نصب الراية (١٩٨/٤).

وذكر في معرفة السنن والآثار أنه حديث مضطرب.

وما ذكره البيهقي له وجه ظاهر، فإن الاختلاف في هذا الحديث شديد جدًا، وقد ذكره عدد من الأئمة الذين سبقوا في التخريج، كابن أبي خيثمة، والبزار، وابن منده، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وممن بعدهم كالمزي[٣٤]، والزيلعي[٣٥] وغيرهما.

والحاصل أن هذا حديث ضعيف كيفما تصرف، وبالله التوفيق.

المبحث الرابع: حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

قال أبو داود كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية:

٣٨١١ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الْجَلَّالَة، عَنْ رُكُوبِهَا وَأَكْلِ لَحْمِهَا».

التخريج:

❖ أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٩٣٠٠) من طريق أبي داود به بلفظه.

❖ أخرجه النسائي في الصغرى (٢٣٩/٧)، وفي الكبرى (٤٥٢١) عن عثمان بن عبدالله، عن سهل بن بكار به بنحوه، غير أنه وقع في الصغرى: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن أبيه محمد بن عبدالله بن عمرو، قال مرة: عن أبيه، وقال مرة:

---

(٣٤) انظر: تحفة الأشراف (١١٠١٨).

(٣٥) انظر: نصب الراية (١٩٧/٤).

عن جده، ووقع في الكبرى: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن محمد بن عبدالله بن عمرو، قال مرة: عن أبيه، وقال مرة: عن جده[٣٦].

❖ وأخرجه أحمد (٧٠٣٩) عن مؤمل بن إسماعيل،

والطبراني في الأوسط (٢٨٠٩) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي،

والحاكم (١٠٣/٢)، - وعنه البيهقي في الكبرى (٣٣٣/٩) - من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي، ثلاثتهم (مؤمل، وإبراهيم، وأحمد بن إسحاق) عن وهيب به بنحوه، ولم يقل في رواية مؤمل: «يوم خيبر».

❖ وأخرجه عبدالرزاق (٨٧١٢) عن معمر، عن ابن طاوس به بمعناه، ولفظه: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْإِبِلِ الجَلَّالَة وَأَلْبَانِهَا، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُحَجَّ عَلَيْهَا».

ولكنه جعله: عن عمرو بن شعيب مرسلًا.

❖ وأخرجه الدارقطني (٢٨٣/٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (١٩٧٥) -، والحاكم (٣٩/٢) - وعنه البيهقي في الكبرى (٣٣٣/٩)، وفي معرفة السنن والآثار (١٩٣٠٣) - من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن أبيه، عن

---

(٣٦) قال المزي في تهذيب الكمال (٥١٥/٢٥): وروى النَّسَائي عن عثمان بْن عَبد الله، وهو ابن خرزاذ، عن سهل بْن بكار، عن وهيب بْن خالد، عن ابن طاووس، عَنْ عَمْرو بْن شعيب، عَن أبيه، عَن أبيه مُحَمَّد بْن عَبدِاللَّهِ بْن عَمْرو، قال مرة: عَن أبيه، وَقَال مرة: عَنْ جده أن رَسُول اللَّهِ ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة عن ركوبها وعن أكل لحمها.

هكذا رواه أَبُو علي الأسيوطي عَنِ النَّسَائي، ووقع في رواية أبي الْحَسَن بْن حيويه عن النَّسَائي: عَمْرو بْن شعيب عَن أبيه مُحَمَّد بن عَبد اللَّهِ بن عَمْرو، وهو وهم.

ورواه أَبُو داود عن سهل بْن بكار بإسناده، فقال: عن عَمْرو ابن شعيب، عَن أَبِيهِ، عَنْ جده كما قال في باقي أحاديثه، فالله أعلم.

هذا كلام المزي بحروفه، وهو دال على أن الخلل في هذه الرواية في أصل نسخة السنن بروايتيها، وليس اختلافا في إسناد هذا الحديث، والمعتمد فيه ما وقع عند أبي داود وغيره، والله أعلم.

عبدالله بن باباه، عن عبدالله بن عمرو به، ولفظه: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِبِلِ الجَلَّالَة أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا، وَلَا يُشْرَبَ لَبَنُهَا، وَلَا يُحْمَلَ عَلَيْهَا إِلَّا الْأُدُمَ، وَلَا يُذَكِّيهَا النَّاسُ حَتَّى تُعْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» هذا لفظ الدارقطني، ولفظ الحاكم: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الجَلَّالَة أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا، وَيُشْرَبَ لَبَنُهَا، وَلَا يُحْمَلَ عَلَيْهَا الْأَدَمُ وَلَا يَرْكَبَهَا النَّاسُ حَتَّى تُعْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»، وفي الكبرى للبيهقي: «إلا الأدم»، وفي المعرفة: «أظنه قال: إلا الأدم».

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن لهذا الحديث عن عبدالله بن عمرو طريقين:

الطريق الاول: طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

وقد تبين من تخريجه أن مداره على عبدالله بن طاوس، عن عمرو بن شعيب به.

وعبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني، أبو محمد، مات سنة ١٣٢، ثقة فاضل عابد(٣٧).

وقد اختلف عليه فروي عنه على وجهين:

الوجه الأول: عن عبدالله بن طاوس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وهذه رواية وهيب.

الوجه الثاني: عن عبدالله بن طاوس، عن عمرو بن شعيب مرسلًا، وهذه رواية معمر بن راشد.

ووُهَيْب - بالتصغير - ابن خالد الباهلي، مولاهم، أبو بكر البصري، مات سنة ١٦٥، وقيل بعدها، متفق على توثيقه، قال ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال. وكان ابن مهدي يختاره على إسماعيل بن علية إذا

(٣٧) انظر: التقريب (٣٣٩٧).

اختلفا. وذكر ابن معين أنه من أثبت شيوخ البصريين. وأحسن الثناء عليه يحيى القطان. وقال العجلي: ثقة ثبت. وقال أبو حاتم: ما أنقى حديثه، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ أهل البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه. وقال ابن سعد: كان قد سجن فذهب بصره، وكان ثقة كثير الحديث حجة، وكان يملي من حفظه، وكان أحفظ من أبي عوانة.

وقال أبو داود: تغير وهيب بن خالد، ووهيب ثقة. وقال أيضاً: ما كان بالبصرة أعلم من وهيب، ولم يستعمل علمه.

قال في التقريب: ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بأخرة[٣٨].

ومعمر بن راشد الأزدي الحداني، مولاهم، أبو عروة بن أبي عمرو البصري، ثم اليمني، مات سنة ١٥٤، وقيل قبلها، ثقة، وثقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن شيبة وغيرهم، وقال النسائي: ثقة مأمون. وقال أحمد: لا تضم معمراً إلى أحدٍ إلا وجدت معمراً أطلب للعلم منه، وهو أول من رحل إلى اليمن.

وهو مقدم في الزهري، قال ابن معين: أثبت الناس في الزهري مالك، ومعمر، ثم عد جماعة ...وقال أيضاً: معمر أثبت في الزهري من ابن عيينة. وكذا قدمه أحمد على أصحاب الزهري، في رواية ابن هانئ عنه.

وقد تكلم في بعض حديثه - عن غير الزهري - قال ابن معين: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري، وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً. وقال ابن

---

(٣٨) انظر: طبقات ابن سعد (٢٨٧/٧)، وثقات العجلي (ص٤٦٧)، والمعرفة والتاريخ (١٣٢/٢)، والجرح والتعديل (٣٤/٩)، وتهذيب الكمال (١٦٤/٣١)، وتهذيب التهذيب (٣٣٣/٤)، والتقريب (٧٤٨٧).

معين أيضاً: حديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام. وقال ابن المديني: وفي حديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة.

وقال أحمد: أخطأ بالبصرة في أحاديث. وقال - أيضاً -: عبد الرزاق عن معمر، أحب إلى من هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه، وينظر - يعني باليمن - وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة. وقال أبو حاتم: ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأن كتبه لم تكن معه.

لخص الحافظ ابن حجر حاله بقولـه: ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة[٣٩]، وهو تلخيص جيد، إلا أنه يتأنى في حديثه عن العراقيين جميعاً، وكذا في حديثه بالعراق سواء بالبصرة أو الكوفة.

فتبين بهذا أن كلاً من وهيب ومعمر ثقة لا شك فيه، وقد تقدم رواية معمر؛ لأنه يمني، وعبدالله بن طاوس يمني، غير أن الظاهر لي أن رواية وهيب محفوظة، لثقته وضبطه، ولأن لهذا الحديث أصلاً عن عبدالله بن عمرو من غير طريق عمرو بن شعيب، وهو الطريق الآتي، على ما فيه من الضعف، كما سيأتي بيانه.

وعمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص السهمي، أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبدالله المدني، وعده بعضهم في أهل الطائف، مات سنة ١١٨.

---

(٣٩) انظر: تاريخ الدوري (٥٤٣/٢)، وثقات العجلي (ص٤٣٥)، والجرح والتعديل (٢٥٥/٨)، وتهذيب الكمال (٣٠٣/٢٨)، وشرح العلل (٦٩١/٢، ٧٦٧، ٧٧٤، ٨٠٤)، وتهذيب التهذيب (١٢٥/٤)، والتقريب (٦٨٠٩).

اختلف فيه، فوثقه الجمهور، حتى قال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين. قال البخاري: فمن الناس بعدهم؟ ومع ذلك فإن البخاري لم يخرج له في الصحيح شيئاً، بل ذكره في الضعفاء الصغير، وذكر مما يعاب عليه أنه كان لا يسمع شيئاً إلا حدث به.

وقد نص على توثيق عمروٍ: علي بن المديني، وابن راهويه، والنسائي، والعجلي، وغيرهم. بل قال إسحاق بن راهويه: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر. وقال النسائي مرة: ليس به بأس.

وضعفه يحيى القطان، فقال: حديثه عندنا واهٍ. وقال ابن معين - في رواية -: ليس بذاك.

وقال أحمد بن حنبل: أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به وربما وجس في القلب منه شيء، ومالك يروي عن رجلٍ عنه. وقال أبو داود عن أحمد: أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاءوا تركوه. وقال أحمد أيضاً: له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا. وقال ابن عيينة: كان يحدث عن أبيه، عن جده، وكان حديثه عند الناس فيه شيء. وقال ابن معين - في رواية -: يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيذاكر به.

وقد فصّل فيه بعض الأئمة: فقال ابن المديني: ما روى عنه أيوب، وابن جريج فذلك له صحيح، وما روى عن أبيه، عن جده فهو كتاب، هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو يقول: أبي عن جده، فمن هاهنا جاء ضعفه - أو نحو هذا من الكلام - وإذا حدث عن سعيد بن المسيب، أو سليمان بن

يسار، أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء - أو قريب من هذا -. وقال أبو زرعة: روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه، عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه من المنكر، وعامة هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي من المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وهو في نفسه ثقة، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده.

وقد ظهر بهذا أن جمهور الأئمة على توثيقه في نفسه، وإنما الكلام فيما روى عن أبيه، عن جده، ولعل من ضعفه أراد روايته عن أبيه، عن جده، كما استظهر ذلك الحافظ ابن حجر.

وقد لخص الحافظ حاله بقوله: صدوق، وهذا أقل أحواله، والله أعلم[٤٠].

وأبوه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، الحجازي، وقد ينسب إلى جده، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يقال: سمع جده، وليس ذلك عندي بصحيح. ولكن أثبت ابن المديني، والبخاري، وأبو داود، والترمذي وغيرهم من الأئمة سماعه من جده عبد الله بن عمرو. وقال أحمد لما سئل عن ذلك: أراه قد سمع. وقال أحمد أيضاً: يقال إن شعيباً حدث من كتاب جده ولم يسمعه منه.

قال الذهبي، وابن حجر: صدوق، وزاد ابن حجر: ثبت سماعه من جده[٤١].

---

(٤٠) انظر: جامع الترمذي (٢٦/٢)، وتاريخ الدوري (٤٤٦/٢)، وسؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص١٠٤)، والتاريخ الكبير (٣٤٢/٦)، والضعفاء الصغير (ص٨٤)، وثقات العجلي (ص٣٦٥)، وضعفاء العقيلي (٢٧٣/٣)، والجرح والتعديل (٢٣٨/٦)، والكامل (١١٤/٥)، وتهذيب الكمال (٦٤/٢٢)، وتهذيب التهذيب (٢٧٧/٣)، والتقريب (٥٠٥٠).

(٤١) انظر: جامع الترمذي (٢٦/٢)، وطبقات ابن سعد (٢٤٣/٥)، والجرح والتعديل (٣٥١/٤)، والمراسيل (ص٧٨)، وثقات ابن حبان (٣٥٧/٤) و(٤٣٧/٦)، وتهذيب الكمال (٥٣٤/١٢)، والكاشف (١٣/٢)، وتهذيب التهذيب (١٧٥/٢)، والتقريب (٢٨٠٦).

فتحصل من هذا اختلاف الأئمة في نسخة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فمنهم من ردها، ومنهم من قبلها مطلقًا، وأعلى من شأنها، ومنهم من قبلها في الجملة مع رد ما فيه نكارة منها، وليست بأقوى ما يكون.

ولعل هذا هو الذي استقر عليه أكثر الأئمة، وقد جعله الذهبي من أعلى مراتب الحسن، وبناء عليه، فالظاهر أن إسناد هذا الطريق لا بأس به، والله أعلم.

الطريق الثاني: طريق عبدالله بن باباه المكي، عن عبدالله بن عمرو.

وهو ثقة، وثقه النسائي، والعجلي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي، وابن حجر: ثقة[٤٢].

وقد تفرد عنه إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، أبو إسحاق الكوفي، وثقه ابن سعد، وقال الثوري، وأحمد، والنسائي: لا بأس به. وقال العجلي: جائز الحديث.

وضعفه يحيى القطان، وابن معين وغيرهما. وقال القطان - أيضاً -: لم يكن بالقوي. وكذا قال أبو حاتم، والنسائي. وعن أحمد: فيه ضعف.

وقد كره ابن مهدي من ابن معين تضعيف إبراهيم.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين ابن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج

---

(٤٢) انظر: ثقات العجلي (ص٢٥٠)، والجرح والتعديل (١٢/٥)، وثقات ابن حبان (١٣/٥)، وتهذيب الكمال (٣٢٠/١٤)، والكاشف (٧٣/٢)، والتقريب (٣٢٢٠).

بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت.

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كثير الخطأ، تستحب مجانبة ما انفرد من الروايات، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات. كما ذكره ابن عدي في الكامل، وقال: أحاديثه صالحة، يحمل بعضها بعضاً، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يكتب في الضعفاء.

وفيه كلام غير ذلك، لخص الحافظ حاله بقولـه: صدوق، لين الحفظ[٤٣]، وهو كما قال.

وعنه ابنه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي، وهو ضعيف[٤٤].

وبناء عليه فإسناد هذا الطريق ضعيف، وقد ضعفه ابن الجوزي، فقال بعد ذكره: إسماعيل وأبوه ضعيفان، أما الحاكم فقال: هذا حديث صحيح الإسناد ... .

وليس الأمر كما قال الحاكم، والله أعلم.

المبحث الخامس: حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما

قال ابن أبي شيبة في المصنف:

٢٥٠٩٤ - حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، قَالَ: حدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الجَلَّالَة أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا، أَوْ يُشْرَبَ لَبَنُهَا».

---

(٤٣) انظر: طبقات ابن سعد (٣٣١/٦)، وثقات العجلي (ص٥٤)، والجرح والتعديل (١٣٢/٢)، والمجروحين (١٠٢/١)، والكامل (٢١٣/١)، وتهذيب الكمال (٢١١/٢)، والميزان (٦٧/١)، وتهذيب التهذيب (٨٨/١)، التقريب (٢٥٤).

(٤٤) انظر: التقريب (٤١٧).

التخريج:

❖ أخرجه ابن أبي شيبة أيضًا في المسند (إتحاف الخيرة المهرة ٣٦٧١، والمطالب العالية ٢٣٤٧)،

❖ أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٨٢/١٥) من طريق ابن أبي شيبة به بلفظه.

❖ وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣٤٦٤) من طريق ابن جريج،

والبيهقي (٣٣٣/٩) من طريق ابن لهيعة،

كلاهما (ابن جريج، وابن لهيعة) عن أبي الزبير به، ولفظ ابن جريج: «نهي عن الجَلَّالَة»، ولفظ ابن لهيعة: «أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الجَلَّالَة وألبانها»، وقد جعله ابن جريج: عن أبي الزبير، عن مجاهد، عن ابن عمر، ولم يصرح بلفظه، وجعله ابن لهيعة: عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس(٤٥).

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على أبي الزبير، عن جابر، وقد جاء عن أبي الزبير من طريق ثلاثة رواة، وهم: المغيرة بن مسلم، وابن جريج، وابن لهيعة، وقد رووه عنه على ثلاثة أوجه.

فأما ابن جريج، وابن لهيعة فقد سبق ذكر روايتيهما، فسبق ذكر رواية ابن جريج في المبحث الأول في حديث ابن عمر، وسبق ذكر رواية ابن لهيعة في المبحث الثاني في حديث ابن عباس.

---

(٤٥) هذان الطريقان عن أبي الزبير سبق ذكرهما، رواية ابن جريج في المبحث الأول في حديث ابن عمر، ورواية ابن لهيعة في المبحث الثاني في حديث ابن عباس.

وإنما الاعتماد في هذا الموضع على حديث المغيرة بن مسلم القَسْمَليّ، أبي سلمة السَّرَّاج المدائني، وثقه ابن معين في رواية، وقال في أخرى: صالح. ووثقه العجلي. وقال أحمد: ما أرى به بأساً. وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال الدارقطني: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن الجنيد عن ابن معين: ما أنكر حديثه عن أبي الزبير. وقال النسائي: عنده عن أبي الزبير غير حديث منكر.

قال في التقريب: صدوق(٤٦).

وأبو الزبير هو: محمد بن تدرس المكي - بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء - الأسدي، مولاهم المكي، مات سنة ١٢٦.

قال ابن المديني: ثقة ثبت. ووثقه ابن معين - في رواية - وابن سعد، والنسائي، والعجلي وغيرهم. وقال أحمد: قد احتمله الناس، وهو أحب إليَّ من أبي سفيان، وأبو الزبير لا بأس به.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليَّ من أبي سفيان. وقال أبو زرعة: روى عنه الناس، قيل: يحتج به؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات. وقال الشافعي: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة.

---

(٤٦) انظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٢٣٣)، والعلل ومعرفة الرجال (٥١٠/٢)، وثقات العجلي (ص٤٣٧)، والجرح والتعديل (٢٢٩/٨)، وثقات ابن حبان (٤٦٦/٧)، وسؤالات البرقاني (ص٦٧ رقم ٥٠٩)، وتهذيب الكمال (٣٩٥/٢٨)، وشرح العلل لابن رجب (٧٩٤/٢)، وتهذيب التهذيب (١٣٧/٤)، والتقريب (٦٨٥٠).

وقد تكلم فيه شعبة، فعن ورقاء قال: قلت لشعبة: مالك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترجح في الميزان. ولذا قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس.

وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: كان أيوب السختياني يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير. قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم. وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، كأنه يضعفه.

وفيه كلام غير ذلك. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان من الحفاظ، وكان عطاء يقدمه إلى جابر ليحفظ له، روى عنه مالك، والثوري، وعبيد الله بن عمر، والناس ...، ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله.

وقال ابن عدي بعد أن ذكر أنه قد روى عنه شعبة، والثوري، وزهير، ومالك، وحماد بن سلمة، وابن عيينة، وابن جريج: وكل قد انفرد عنه بشيء، وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير، إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أنه يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق وثقة لا بأس به.

وقال الذهبي: وهو من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعة، وقد تكلم فيه شعبة، لكونه استرجح في الميزان، وجاء عن شعبة أنه تركه لكونه يسيء صلاته، وقيل: لأنه رآه مرة يخاصم ففجر ... .

وقال أيضاً: ثقة تكلم فيه شعبة، وقيل: يدلس.

ولخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق، إلا أنه يدلس. وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال: وصفه النسائي وغيره بالتدليس(٤٧).

والحاصل أن إسناد هذا الطريق منكر لحال المغيرة بن مسلم في أبي الزبير، وقد أشار الحافظ ابن رجب إلى هذا الإسناد، وقال: وهو أيضًا منكر، وقد روي من وجه آخر عن أبي الزبير مرسلًا، وهو أصح(٤٨).

والوجه المرسل الذي أشار إليه ابن رجب لم أقف عليه، ولكن أبا الزبير لم يصرح بسماعه في هذا الإسناد، وقد سبق ذكر تدليسه، وهذا مما يزيد هذا الإسناد ضعفًا، والله أعلم.

المبحث السادس: حديث أنس بن مالك ﷺ.

قال البزار:

٧٢٨٧ - حَدَّثنا مُحَمد بن عَبد الرحيم، حَدَّثنا شبابة، حَدَّثنا المغيرة بن مسلم، حَدَّثنا مَطَرٌ، عَن قَتادة، عَن أَنَس بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا، وعَن الأَكْلِ قَائِمًا، وعَن الْمُجَثَّمَةِ وَالجَلَّالَة وَالشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ».

التخريج:

❖ أخرجه أبو عوانة (٨١٩٦) عن أبي علي الزعفراني، وعباس الدوري، وأبي عوف عبدالرحمن بن مرزوق البزوري،

---

(٤٧) انظر: طبقات ابن سعد (٤٨١/٥)، وسؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٨٧)، وثقات العجلي (ص٤١٣)، وضعفاء العقيلي (١٣٠/٤)، والجرح والتعديل (٧٤/٨)، وثقات ابن حبان (٣٥١/٥)، والكامل (١٢١/٦)، وتهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦)، والميزان (٣٧/٤)، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص١٧١)، وتهذيب التهذيب (٦٩٤/٣)، والتقريب (٦٢٩١)، وطبقات المدلسين (ص٧٠).

(٤٨) انظر: شرح العلل لابن رجب (٧٩٥/٢).

والضياء في المختارة (١٢٨/٧ ح٢٥٥٨) من طريق الحسن بن البزار،

أربعتهم (الزعفراني، والدوري، والبزوري، وابن البزار) عن شبابة به بنحوه، وزاد ابن عوف: «وأن يتنفس في الإناء».

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على شبابة، عن المغيرة بن مسلم، عن مطر، عن قتادة، عن أنس بن مالك.

وشبابة بن سوار المدائني ثقة حافظ رمي بالإرجاء[٤٩].

والمغيرة بن مسلم سبقت ترجمته في المبحث الخامس، وهو صدوق.

ومطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي، مولاهم، الخراساني، ثم البصري، مات سنة ١٢٥، وقيل: ١٢٩، قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: صالح. وقال العجلي: صدوق، وقال مرة: لا بأس به، قيل له: تابعي؟ قال: لا. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

وقال ابن سعد: كان فيه ضعف في الحديث. وقال أبو داود: ليس هو عندي بحجة، ولا يقطع به في حديث إذا اختلف. وقال النسائي: ليس بالقوي.

وضعف حديثه عن عطاء خاصة: يحيى القطان، وأحمد، وابن معين.

وفيه كلام غير ذلك. لخص الذهبي حاله بقوله: حسن الحديث.

وابن حجر بقوله: صدوق، كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف[٥٠].

---

(٤٩) انظر: التقريب (٢٧٣٣).

(٥٠) انظر: طبقات ابن سعد (٢٥٤/٧)، وثقات العجلي (ص٤٣٠)، وسؤالات الآجري (٧١/٢)، والضعفاء للنسائي (ص٩٨)، والجرح والتعديل (٢٨٧/٨)، وثقات ابن حبان (٤٣٥/٥)، وتهذيب الكمال (٥١/٢٨)، والميزان (١٢٦/٤)، وتهذيب التهذيب (٨٧/٤)، التقريب (٦٦٩٩).

وقتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري ثقة ثبت، ولكنه مدلس، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة[٥١].

وقد قال البزار بعد سياق هذا الحديث: الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ صَالِحٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ يُرْوَى بَعْضُ كَلامِهِ، عَن قَتادة، عَن أَنَس وَبَعْضُهُ، عَن قَتادة عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ.

فأفاد كلام البزار أن هذا الحديث جزء منه له أصل عن قتادة، عن أنس، والمقصود قوله: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا، وعَن الأَكْلِ قَائِمًا».

وهذا حديث مشهور عن قتادة، عن أنس، وقد رواه عنه عدد من أصحابه، وقد أخرجه مسلم (٢٠٢٤) وغيره، وفيه كلام من جهة أخرى ليست محل الحديث في هذا الموضع.

وممن رواه عن قتادة: مطر الوراق، وقد أخرج روايته أبو يعلى (٣١١١).

والجزء الثاني الذي أشار إليه البزار هو: النهي عن الجَلَّالَة، والمجثمة، وعن الشرب من في السقاء، فأشار إلى أنه من حديث قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، وهذ قد سبق تخريجه ودراسته في المبحث الثاني.

وما ذكره البزار دال على أن مطر الوراق قد جمع في هذا الموضع بين حديثين، وجعلهما بإسناد واحد، فحمل أحدهما على الآخر.

فتبين بهذا أن إسناد هذا الحديث ضعيف بهذا السياق المدموج، والله أعلم.

---

(٥١) انظر: التقريب (٥٥١٨)، وطبقات المدلسين (ص٦٧).

المبحث السابع: حديث أم نصر المحاربية رضي الله عنها

قال الطبراني في الأوسط:

٥٠٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ الْأَزْدِيُّ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ أُمِّ نَصْرٍ الْمُحَارِبِيَّةِ، قَالَتْ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الجَلَّالَة، فَقَالَ: «أَلَيْسَ تَرْعَى الْكَلَأَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ؟» لَعَلَّهُ قَالَ: بَلَى قَالَ: «فَأَصِبْ مِنْ لُحُومِهَا».

التخريج:

❖ أخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٣٥٥٢ - السفر الثاني)،

الطبراني في الكبير (١٦١/٢٥ ح٣٩٠) - وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٠٥٩) - عن علي بن عبدالعزيز البغوي،

وابن عبد البر في الاستيعاب (٥٠١/٤) من طريق أحمد بن زهير،

ثلاثتهم (ابن أبي خيثمة، وعلي بن عبدالعزيز، وأحمد بن زهير) عن ابن الأصبهاني به بنحوه، غير أنهم لم يذكروا الجَلَّالَة، وإنما قالوا: «الحمر الأهلية».

❖ وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٠٥٩) من طريق محمد بن حميد، عن إبراهيم بن المختار به بنحوه، وقد قال: «الحمر الأهلية»، ولم يقل: «الجَلَّالَة».

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على إبراهيم بن المختار الرازي، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن أم نصر المحاربية.

وقد تفرد به إبراهيم بن المختار، قال الطبراني في الأوسط بعد سياقه: لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أُمِّ نَصْرٍ الْمُحَارِبِيَّةِ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ.

وقال ابن عبد البر: انْفَرَدَ به إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ الرَّازِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، لا يَجِيءُ إِلا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ، وَلَيْسَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ، وَقَدْ ثَبُتَتِ الْكَرَاهَةُ وَالنَّهْيُ عَنْهَا مِنْ وُجُوهٍ.

وإبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي، تكلم فيه من قبل حفظه، قال أبو داود: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وهو أحب إلي من سلمة بن فضل، وعلي بن مجاهد. وقال ابن معين: ليس بذاك. وقال البخاري: فيه نظر.

قال في التقريب: صدوق ضعيف الحفظ(٥٢).

ومحمد بن إسحاق فيه كلام مشهور، قال الذهبي: والذي تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية، مع أنه يشذ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم، ولا بالواهي، بل يستشهد به.

ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقولـه: إمام المغازي، صدوق يدلس، رمي بالتشيع والقدر(٥٣).

وهو كما قال مع ملاحظة النكارة فيما تفرد به، وكثرة تدليسه، والتفريق بين حديثه فحديثه في الحلال والحرام أضعف من غيره. والله أعلم.

والحاصل أن إسناد هذا الحديث ضعيف جدًا، لتفرد إبراهيم بن المختار به، مع تفرد ابن إسحاق وعدم تصريحه بالسماع، يضاف إلى هذا أن لفظة الجَلَّالَة لم ترد إلا في الأوسط للطبراني، وجميع المصادر بلفظ: الحمر الأهلية، وهو الأصح في هذا الحديث، مع ضعف الحديث بعمومه، والله أعلم.

---

(٥٢) انظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٤٦٤)، والتاريخ الكبير (٣٣٠/١)، وتاريخ بغداد (١٧٥/٦)، وتهذيب الكمال (١٩٤/٢)، والتقريب (٢٤٥).

(٥٣) انظر: تذكرة الحفاظ (١٧٢/١)، والتقريب (٥٧٢٥).

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

ففي ختام هذا البحث ظهر لي بعض النتائج، ومنها:

١ - بعد دراسة الأحاديث الواردة في الجَلَّالَة تبين أن أصحها حديث عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وهو حديث صحيح، وأما الأحاديث الأخرى فليس منها شيء يصح مرفوعًا، وإنما يصح حديث ابن عمر موقوفًا.

٢ - تبين لي أن ألفاظ أحاديث الجَلَّالَة مختلفة، فبعضها بالنهي عن أكل لحمها، وبعضها عن شرب لبنها، وبعضها عن ركوبها، وفي حديث ابن عباس يصح ذلك كله، وهذا الاختلاف إنما هو من اختصار الرواة فيما ظهر لي.

٣ - لا يصح أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية لأجل أنها كانت جلالة، فحديث غالب بن أبجر غير صحيح.

٤ - تبين لي أن بحث الأحاديث المختلف في صحتها، التي يبنى عليها النظر في مسائل ليس لها دليل سوى هذه الأحاديث من أهم المواضع التي يجب أن يعتني بها الباحثون في السنة، لما يترتب على ذلك، إذ يترتب على الحكم عليها النظر في هذه المسائل، والموازنة في الاختلاف فيها والترجيح بين الأقوال.

٥ - للعناية بألفاظ الحديث أهمية قصوى، إذ إن الرواة قد يزيدون في الحديث، وقد ينقصون منه، فتصحيح الزيادة غير المحفوظة غير مقبول، ورد بعض الحديث لاختصار رواة آخرين غير مقبول أيضًا، ولا يبين هذا من هذا إلا بالتوسع بالدراسة الحديثية مع النظر في الإسناد والمتن، وبالله التوفيق.

فهرس المصادر والمراجع

[١] إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

[٢] إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢، تحقيق: نخبة من الأساتذة في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى.

[٣] الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني المتوفى سنة ٢٨٧هـ، تحقيق: د/ باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

[٤] الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، للحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، مات سنة ٦٤٣هـ، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

[٥] أحكام القرآن، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.

[٦] الآداب للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية.

[٧] الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل.

[٨] أسد الغابة في معرفة الصحابة للإمام عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠، تحقيق: الشيخ: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

[٩] أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، للإمام الدارقطني، تصنيف: الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ويعرف بابن القيسراني، تحقيق: جابر بن عبدالله السريع، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

[١٠] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحافظ العلامة أبي بكر الحازمي المتوفى سنة ٥٨٤، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

[١١] البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار المتوفى سنة ٢٩٢هـ، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ببيروت ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، وتتمته بتحقيق آخرين.

[١٢] تاريخ الثقات، للحافظ أحمد بن عبد الله العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ، بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: د/ عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

[١٣] التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

[١٤] التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب، المتوفى سنة ٢٧٩هـ / "السفر الثاني" تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، دار الفاروق الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

[١٥] التاريخ الكبير، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، توزيع دار الباز.

[١٦] تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية.

[١٧] تاريخ يحيى بن معين، رواية: عباس بن محمد الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

[١٨] تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج المزي، المتوفى: ٧٤٢هـ، ومعه النكت الظراف على الأطراف، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة بالهند والمكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

[١٩] التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

[٢٠] تذكرة الحفاظ، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تصوير دار الكتب العلمية.

[٢١] تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.

[٢٢] تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة (المتوفي: ٦٢٩هـ) تحقيق: د. عبدالقيوم عبدرب النبي، محمد صالح المراد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

[٢٣] تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣، تحقيق: سكينة الشهابي، دار طلاس، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

[٢٤] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبدالكبير البكري، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

[٢٥] تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

[٢٦] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

[٢٧] الثقات، لابن حبان البستي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية.

[٢٨] الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى: ٣٢٧هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير دار الكتب العلمية.

[٢٩] حديث شعبة بن الحجاج، محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي (المتوفى: ٣٧٩هـ)، المحقق: صالح عثمان اللحام، الدار العثمانية.

[٣٠] السابع من فوائد أبي عثمان البحيري، لأبي عُثْمَانَ سَعِيْدُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ أَبِي الحُسَيْنِ البَحِيْرِيُّ، النَّيْسَابُوْرِيُّ (المتوفى: ٤٥١هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم.

[٣١] سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملائه، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

[٣٢] سنن أبي داود، طبعة الرسالة العالمية، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزميله. وترقيمها موافق لترقيم عزت عبيد الدعاس.

[٣٣] سنن الترمذي "الجامع الكبير"، الإعتماد في ضبط النص على طبعة الرسالة العالمية تحقيق شعيب الأرناؤوط وزملائه، والإحالة عليها أو على ترقيم أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وكمال يوسف الحوت.

[٣٤] سنن الدارقطني، الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥، دار إحياء التراث العربي، ببيروت، ١٤١٣هـ.

[٣٥] سنن الدارمي، الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

[٣٦] السنن الصغير، للإمام أبي بكر البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، وأحمد قباني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

[٣٧] السنن الكبرى، للبيهقي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير دار المعرفة ببيروت، ١٤١٣هـ.

[٣٨] سنن النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣هـ، وهي السنن الصغرى، دار الكتاب العربي.

[٣٩] سنن النسائي الكبرى، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

[٤٠] سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٣هـ ويسمى تاريخ ابن الجنيد، تحقيق: د/ أحمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

[٤١] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق: الدكتور عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

[٤٢] سؤالات البرقاني، للدارقطني، تحقيق: الدكتور عبد الحليم محمد أحمد القشقري، طبعة لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

[٤٣] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

[٤٤] شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

[٤٥] شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: د/ همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

[٤٦] شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سعيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى المنقحة والمرقمة والمفهرسة، ١٤١٤هـ.

[٤٧] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

[٤٨] صحيح ابن خزيمة، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

[٤٩] الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

[٥٠] الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د/ عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

[٥١] الضعفاء والمتروكين، للحافظ أبي عبد الرحمن النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦.

[٥٢] الطبقات الكبرى لابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة)، تحقيق: د/ زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

[٥٣] الطبقات الكبرى، للحافظ محمد بن سعد البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ، طبعة دار صادر، بيروت، تصوير دار الفكر.

[٥٤] طبقات المدلسين، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: د. محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

[٥٥] علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبي المعاطي النووي ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

[٥٦] علل الحديث، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق فريق من الباحثين، إشراف الدكتور سعد الحميد وزميله.

[٥٧] العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٣٤١هـ، رواية ابنه عبدالله، تحقيق وتخريج: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي ودار الخاني بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

[٥٨] غريب الحديث، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي المتوفى سنة ٢٨٥هـ، تحقيق: د/ سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

[٥٩] غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، طبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

[٦٠] غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، لأبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

[٦١] الكاشف في معرفة من لـه رواية في الكتب الستة، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: عزت علي عبيد عطية وموسى علي الموشى، دار الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.

[٦٢] الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ، تحقيق: سهيل زكار، وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

[٦٣] لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

[٦٤] المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام محمد بن حبان التميمي البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

[٦٥] مجموع فيه مصنفات أبي جعفر محمد بن عمرو بن البختري بن مدرك بن سليمان البغدادي الرزاز (المتوفى: ٣٣٩هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الاسلامية.

[٦٦] المحلى، للإمام أبي محمد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث.

[٦٧] المراسيل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، بعناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة.

[٦٨] المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[٦٩] مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود المتوفى سنة ٢٠٤، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

[٧٠] مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني المتوفى سنة ٣١٦، وهو مستخرجه على صحيح مسلم، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ. والإحالات على هذه النسخة.

[٧١] مسند الإمام أحمد، تحقيق: جماعة من المحققين، بإشراف: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

[٧٢] المصنف في الأحاديث والآثار، للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي المتوفى سنة ٢٣٥هـ، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

[٧٣] المصنف، للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني المتوفى: ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

[٧٤] المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، النسخة المسندة، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢، تحقيق: غنيم بن عباس، وياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

[٧٥] المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

[٧٦] معجم الصحابة، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع المتوفى سنة ٣٠١هـ، تحقيق: أبي عبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

[٧٧] معجم الصحابة، لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي المتوفى سنة ٣١٧، تحقيق: محمد عوض المنقوش وإبراهيم إسماعيل القاضي، طبع مبرة الآل والأصحاب.

[٧٨] المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

[٧٩] المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي المتوفى سنة ٣٤١، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

[٨٠] معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق وتعليق: أبي عبد الله سعيداي إدريس، دار المعرفة.

[٨١] معرفة السنن والآثار، للبيهقي أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

[٨٢] معرفة الصحابة لابن منده، أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي المتوفى: ٣٩٥هـ، تحقيق: د/ عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات.

[٨٣] معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

[٨٤] المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي، تحقيق: د/ أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٠.

[٨٥] من حديث أبي عبيدة مُجَّاعَة بن الزبير العتكي البصري، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٢٠)].

[٨٦] منتقى من حديث الجصاص والحنائي، أحمد بن عبد الدائم بن نِعْمَة المقدسيّ، أبو العباس، زين الدين الحنبلي (المتوفى: ٦٦٨هـ)، مخطوط مدخل ضمن المكتبة الشاملة الإلكترونية.

[٨٧] المنتقى من مسموعات مرو، لضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، مخطوط مدخل ضمن المكتبة الشاملة الإلكترونية.

[٨٨] المؤتلف والمختلف، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

[٨٩] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت.

[٩٠] الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

[٩١] نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ودار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

[٩٢] النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات ابن الأثير المتوفى: ٦٠٦هـ، طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

The Traditions Contained in Animals that eat the Dirt Collection, Compilation and Study

Dr. Turky bin Fahd Alghumayz
associate professor of sunnah section The
Faculty of sharia and Islamic studies

Abstract.

The search title: The traditions contained in animals that eat the dirt, collection, compilation and study.

I collected in this search The traditions contained animals that eat the dirt, and it has prevented to eating it's meat, drinking it's milk and riding it's in several traditions, which collected, compilated, studied and judged on it, it has been seven traditions, any of them not corrected to prophet except one, it's the tradition of Abdullah ibn abbas may Allah be pleased with them, Allah grant us success.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٩)، العدد (١)، ص ص ١٩٥-٢٦٠، (محرم ١٤٣٧هـ/أكتوبر ٢٠١٥م)

التثليث عند النصارى في تفسير روح المعاني

د. عبدالله بن صالح بن محمد المشيقح
الاستاذ المشارك في قسم العقيدة في جامعة القصيم

ملخص البحث. هذا البحث يشتمل على مقدمة، وتمهيد، و ثلاثة فصول وتحت هذه الفصول مباحث ومطالب.

بدأت في بحثي هذا بمقدمة ذكرت بها مشكلة البحث وأسئلته ثم تطرّق إلى أهمية البحث وأهدافه والمنهج الذي سلكته فيه – والدراسات السابقة –.

بعد ذلك انتقلت إلى التمهيد ركّزت فيه على مطلبين، المطلب الأول ترجمة الإمام شهاب الدين محمود الألوسي، أمّا المطلب الثاني فتحدثت فيه عن عمق الألوسي بمعرفة عقيدة النصارى في التثليث.

ثمّ شرعت في الفصل الأول من هذا البحث وهو عن شرح معنى التثليث عند النصارى وتحته مبحثان المبحث الأول في التصوير الكلي للتثليث عند النصارى، أما المبحث الثاني ففي شرح اعتقاد فرق النصارى في التثليث، وتحت هذا المبحث أربعة مطالب وهي المطلب الأول في بيان مذهب الملكانية في التثليث، والمطلب الثاني في بيان مذهب النسطورية في التثليث، والمطلب الثالث في بيان مذهب اليعقوبية في التثليث، والمطلب الرابع في بيان مذهب الأريوسية في التثليث.

ثمّ انتقلت إلى الفصل الثاني تحدثت فيه عن إبطال الألوسي لعقيدة التثليث عند النصارى بمبحثين اثنين وهما المبحث الأول في الاستدلال بالأدلة النقلية على بطلان التثليث، وأما المبحث الثاني ففي الاستدلال بالأدلة والمقاييس العقلية على بطلان التثليث.

ثمّ الفصل الثالث بعنوان: ردّ شبهات النصارى في الثالوث، وفيه مبحثان، فالمبحث الأول عن الرد على الشبهات النصية من كتبهم، والمبحث الثاني في الرد على الشبهات العقلية.

ثمّ عقّبت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات لهذا البحث.